الفصل الرابع

المسئولية الاجتماعية للإعلام

تجاه قضايا العائد على التعليم

الفصل الرابع

المسئولية الاجتماعية للإعلام

تجاه قضايا العائد على التعليم

- **المحور الأول**: يناقش مفهوم المسئولية الاجتماعية وأهمية دورها في تكوين رأي عام يساند مخططات الإصلاحات في مجالات التعليم كخطوة هامة للخروج من تلك الحالة الراكدة، والتي تعاني منها نظم التربية والتعليم، والتأكيد بالمثل على أهمية المعرفة والمعلومات في صناعة الرأي العام المستنير حول تلك القضية. وذلك باستعراض أهم العناصر التي توضح مفهوم الرأي العام كخطوة أساسية في تحقيق المسئولية الاجتماعية للإعلام.
- **المحور الثاني**: يتضمن المحاورة الفكرية التي تدور حول عائد التعليم على عملية الإعلام وذلك من خلال إظهار مدى التداخل البنيوي والعضوي بين عملية الإعلام والتعليم، من حيث تحديد مفهوم مشترك يجمع فيما بينهما، وهو البيئة الاجتماعية للمشاركة وكل ما يحيط بها من مفاهيم لأهميتها في طرح خطورة الدور المعرفي الذي يقوم به التعليم أو على الأقل دوره في تكوين إطار معرفي يزيد من مناعة المتلقي الإعلامي والثقافي والفني في مجتمعنا العربي، تجاه المخططات الدولية والعالمية الثقافية والفكرية في عصر السيطرة والعولمة والتحكم في مجالات المعلومات والأفكار والعلوم.. مع التأكيد على بعض المفاهيم التي نراها ضرورية وأساسية في حصر جوانب هذه النقطة، كالتداخل بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية.
- **المحور الثالث**: ويشير بإيجاز إلى بعض المنطلقات الضرورية التي تناقش قضايا المردود الاقتصادي للتعليم وانعكاساته الاجتماعية، والذي سيكون عوناً لنا في دراستنا التحليلية التي نسعى إلى تقديمها من منظورها الذقدي لإيضاح موقف المضمون الإعلامي من تلك القضايا المحورية في المجتمع المصري.. كما أن دراسة هذا المحور سيمدنا بالعديد من المعطيات الهامة للإجابة على تساؤلات البحث التحليلي الأساسية، والتي تدور حول مناقشة صورة المتعلم وقضايا الحراك الاجتماعي خاصة قضايا الأجور، والبطالة، وعلاقتهما بإنهيار القيم الاجتماعية في ظل اقتصاديات السوق وثقافة العولمة.

لا يمكن تعريف أدوار الإعلام بوسائله المختلفة في العصر الحديث دون تحديد لمسئوليته الاجتماعية والثقافية تجاه الفرد والمجتمع خاصة في مجتمعات الدول النامية والعربية.

فالإعلام والاتصال الجماهيري وفقاً لمدارس الفكر الاجتماعي الحديث هو أحد دعائم الديمقراطية بجميع أنواعها، ووسيلة من وسائلها وشرطاً أساسياً من شروطها، ومظهراً من مظاهرها. فالإعلام والاتصال الجماهيري يؤدي وظائفه بطريقة فعالة عن طريق المشاركة والتفاعل حول القضايا المحورية المختلفة في المجتمع، والتأثير الاجتماعي وتأكيد القيم والمفاهيم المختلفة وترسيخها، وتثبيت عناصر الهوية القومية.

فهناك اتفاق ضمني بين القائم بالاتصال والرأي العام بجميع طبقاته تؤهل للطرف الأول ضرورة طرح وتبني وتفسير القضايا الحقيقية وشرحها للرأي العام، لإشراكه في وضع أنسب الحلول لمواجهتها.. فإذا لم تتحقق تلك الوظائف أصبح الإعلام عديم النفع، وتنافت أهم مسئولياته الاجتماعية، وانعدمت أهم عناصر الديموقراطية الإعلامية والثقافية في المجتمع، وأصبحت تلك المفاهيم مجرد شعارات زائفة، وأصبح الفرد في المجتمع منعزلاً عن قضايا عصره وفريسة لمعلومات الدعاية المغلوطة التي قد تروجها بعض القوى المعادية للديموقراطية والحرية داخل الحدود القطرية والإقليمية وخارجها، وذلك بالتسلل إلى عقول الجماهير عن طريق وسائل الإعلام والثقافة والمعرفة المتعددة القطرية منها والدولية خاصة في عصر العولمة والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

غير أن هناك محددات لفاعلية العملية الإعلامية في ممارسة مسئولياتها الاجتماعية والثقافية المختلفة، وفي تحقيق المشاركة والتفاعل الاجتماعي والديمقراطية الثقافية، ولعل أهمها توافر نظام متكامل للتربية والتعليم، قادر على تحقيق بيئة اجتماعية واعية للمشاركة الفعالة. ففي غياب هذا النظام التربوي والتعليمي تتنافى أهداف العملية الإعلامية، ومسئوليتها في تكوين رأي عام فاعل يشارك في طرح الحلول حول القضايا المحورية في المجتمع. ذلك لأن التعليم وفقاً للتراث العلمي في مجالات علوم الاجتماع والتربية والاتصال الجماهيري أحد الشروط الهامة لفاعلية العملية الإعلامية في تحقيق أدوارها الوظيفية التنموية والمعرفية – كما سنوضح في نقطة قادمة.

كما أن للتعليم وتطوره دور كبير في نشأة الحركات الإصلاحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فمن خلال التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد العليا وإدخال نظم التعليم الحديث وتعدد اتجاهاته في مصر منذ العقد الأول من القرن التاسع عشر وحتى منتصفه، مثل الدعامة الهامة لنشأة الصحافة المصرية في منتصف القرن التاسع عشر. فكان فضل التعليم كبير في تحقيق هذا الانتشار الإعلامي والثقافي والمعرفي من خلال الصحيفة، والتي عملت بدورها على نشر الفكر، وتأكيد الديموقراطية الفكرية عن طريق تلك الأقلام الحرة والمستنيرة المصرية والعربية، والتي وجدت في صحافة العصر مذبراً هاماً لتنمية الوعي القومي المصري بتلك التوجهات السياسية والعلمية والفكرية المساندة للتنمية والتحرر الفكري والثقافي.

ومثلت تلك النهضة نقطة الانطلاق لمزيد من الاجتهاد الثقافي والعلمي الذي

نقل المجتمع المصري نقلة معرفية، انطلقت من خلالها إلى آفاق فكرية بعيدة خاصة في مجالات الإعلام والفنون والعلوم. كل ذلك لم يكن ليتحقق إلا بفضل نهضة التعليم الأساسي والثانوي والعالي.

فعلى الرغم من أن نظم الإعلام المختلفة هي من نتاج عملية التحديث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والفكري في مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر وبصفة خاصة من نتاج عملية التطور الفكري والتحديث في قطاعات عديدة ومن أهمها قطاع التعليم، فهذا لا يعني أو يؤكد على أن نظم التعليم قد حافظت على عمليتي التطوير والتحديث واستمراريتها، للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتي أثرت إلى حد كبير على العديد من المكتسبات المعرفية والثقافية والاجتماعية والفكرية، ولا يتسع المجال في هذا المحور لحصرها، ولكن سيكون اهتمامنا منصباً على تحديد بعض المفاهيم المشتركة التي نرى أهميتها في تحليل قضايا التعليم ومشكلات الإعلام في العصر الحديث، عصر العولمة، «عصر تتهاوى فيه النظم والأفكار وتتقادم فيه الأشياء وهي في أوج حدتها، عصر تتألف فيه الأشياء مع أضدادها»[1].

هذه المقدمة الموجزة تؤكد على أن الظاهرة الإعلامية هي ظاهرة تكاملية أي لا يمكن لها أن تؤدي أدوارها الوظيفية، خاصة مسئوليتها الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع خاصة في مناقشة قضايا التعليم مناقشة موضوعية لتكوين رأي عام مستنير حولها إلا من خلال تلك النظرة التكاملية.

وإنطلاقاً من تلك الخصوصية التي تتصف بها العملية الإعلامية، أصبح الربط بين عملية الإعلام والاتصال الجماهيري وقضايا المجتمع المحورية خاصة قضايا التعليم ومردوده الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، الذي نحن بصدد دراسته، أحد المحاور والموضوعات الهامة التي يجب التطرق إليها وتحليلها من خلال منهج علمي دقيق يجمع بين علوم الإعلام والاتصال ونظرياته وعلوم الاجتماع والمعرفة والتربية.. هذا إلى جانب محاولة تفكيك قضايا التعليم في مجتمعاتنا العربية ومصر بصفة خاصة، والتي تتطلب منا اللجوء إلى حقول معرفية متعددة لبعض نظريات علوم الاقتصاد والسياسة وعلوم اللغة واللسانيات والتربية والاجتماع والمعرفة.. بهدف التعرف على حقيقة أوضاع التعليم التي وصلت إلى حد الأزمة الاجتماعية.

وحول بعض الآراء في الجوانب المختلفة لقضايا التعليم فهناك عدة آراء في النظر إلى التعليم وموقفه من التطور الاجتماعي والمعرفي.

فهناك من يرى أن التعليم هو جزء من كل، ونظام فرعي من نظام كلي شامل وأن التعليم لا يقوى وحده على الاضطلاع بهذه المهمة الكبرى، والتي ترمي إلى

---

(١) إبراهيم ابراش، "دكتاتورية العولمة قراءة تحليلية في فكر المثقف"، ص ١٩٥، عن أبو العلا، "في عصر العولمة.. العرب وتحديات عصر العولمة"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، مارس ٢٠٠٧.

التنمية الاجتماعية الشاملة، هذا الرأي مخالفاً تماماً لآراء "روسو" و"بستالوتزي" قديماً، والتي ذهب إليها كثير من المحدثين في بدايات هذا القرن الماضي من أمثال لوبرو "Lobrot" وروجرز "Rogers".. وجوهر آرائهم كما يشير "عبد الله عبد الدايم" أن صياغة المجتمع تتم عن طريق صياغة التربية، وأن للتربية قدرة كبيرة وذاتية على أن تحدث إنقطاعاً عن المجتمع الفاسد، ويمكن لها أن تعيد تجديد مؤسساته وهيئاته(١).

وهناك من يقول ويؤيد الاتجاه المعاكس الذي يرى في التعليم نظاماً لا يعدو أن يكون إفرازاً للنظام الاجتماعي والمعرفي القائم. وأن هناك هدفاً محورياً في التعليم هو إعادة هيكلة النظام وترتيب أولوياته الاجتماعية، هذا الهدف سيحقق التوازن المعرفي ونقل التراث إلى الأجيال المتتابعة، ولكن وفقاً للأيديولوجية السائدة في النظام الاجتماعي من أمثال "Bourdieu" و"Passeron" وغيرهما.. ويمكن الإضافة إلى هذه النظريات أن التعليم يتكامل مع الأدوار الأخرى في المجتمع، أي أن له دور تكاملي وهام في عملية التقدم الشامل. فتشارك فيها العملية التعليمية وفلسفتها التربوية مع سواها من المقومات الاجتماعية والثقافية والفكرية والحضارية.. ونؤكد هنا على ما أشار إليه "عبد الله عبد الدايم" أن النظام التربوي في البلدان العربية ما زال مقصراً عن مداه كماً وكيفاً". فالتقدم الكيفي في نظم التربية والتعليم، رغم ما عرفه من خطى سريعة، لا يزال أمامه طريق طويل نظراً للنقص الكيفي في مناهجه وفلسفته واقتصادياته. وتؤكد المعدلات الإحصائية الإجمالية للمسجلين في مراحل التعليم المختلفة في التعليم الابتدائي لا تتجاوز ٨٢% من فئة العمر المقابلة، والتعليم الثانوي لا يتجاوز ٣٨%، أما الأمية فما زال نسبتها إلى مجموع السكان قرابة ٦٠%(٢).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإحصائية والتي يرجع تاريخها إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أي منذ أكثر من عشرين عاماً، لا تزال تلك النسب كما هي، إن لم تكن قد تزايدت فيها نسبة الأمية، إذا أخذنا في الاعتبار النمو السكاني.. كل ذلك يعني أن نظام التربية والتعليم يعاني من أزمة حقيقية لم نعمل على حلها أو إثارتها وعرضها على الرأي العام، وكان من نتيجة ذلك أن تفاقمت تلك الأوضاع التربوية والتعليمية خاصة إذا أشرنا إلى مشكلة تعميم التعليم الابتدائي، وهذا يعني وفقاً "لحامد عمار" أن هناك أكثر من ثماني ملايين طفل خارج التعليم

---

(١) عبد الله عبد الدايم، "تطوير التربية العربية"، المستقبل العربي، العدد (٨٥)، ١٩٨٦، ص ٧٦ - ٩٧.

- انظر أيضاً في هذا الصدد:

- Bautier, Bourdieu, "Les sociologues, l'école et la transmission des savoirs", La Dispute, 2007.

(٢) عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق.

الابتدائي، وخارج التعليم الثانوي يصل إلى أكثر من ٣٦ مليون طفل عربي[١].

تلك القضايا وغيرها خاصة ما يتصل بالتقدم النوعي في فلسفة التربية والتعليم من ضعف المستوى الدراسي والمناهج التعليمية التي لا تعمل على تلبية احتياجات التنمية الشاملة في المجتمع، وهذا في جميع المراحل التعليمية (الابتدائي والاعدادي والثانوي والجامعي)، هذا إلى جانب عدم الربط بين فلسفة التربية والتعليم وضعف محتواها وارتباطها بالفلسفة الاجتماعية العامة.

وإضافة إلى كل ذلك ضعف بين في تحويل هذه الجهود الرامية إلى توفير الحدود الدنيا من الأبنية اللائقة لتطوير العملية التعليمية، وإلى جانب كل ذلك وهو الأهم العمل على التخطيط الاقتصادي السليم للتنمية البشرية اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً. وفي مقابل ذلك ليس هناك استراتيجية إعلامية حقيقية تقوم بمناقشة قضايا التعليم مناقشة جادة وواضحة ودقيقة، وتعمم في جميع الأشكال والمضامين الإعلامية المكتوبة منها والمرئية المسموعة.

ولعل هناك قضايا أخطر من ذلك وهي قضايا ترتبط بتنمية القيم الاجتماعية والثقافية والفكرية. ونشير مع "عبد الله عبد الدائم" و"حامد عمار" في هذا الصدد إلى أن الفلسفة العامة للتربية في دول أوروبا الغربية المتقدمة تحتل القيم مكان الصدارة في المناهج التعليمية في جميع مراحلها مثل قيم الفكر النقدي الحر، وقيمة حب العمل والابتكار والإنتاج، وقيمة الإيمان بالعلم[٢]...

من خلال هذه المقدمة يمكن الإحساس بوجود أزمة على مستوى كل من عملية التعليم والإعلام، فهما شقين أساسيين في تكوين فكر وثقافة وقيم المجتمع، ولأهمية دورهما الحضاري والثقافي يطلق عليهما في الأدبيات الحديثة للإعلام مصطلح "القوة الناعمة"، لقدرتهما على تكوين رأي عام نشط وفعال من خلال النظم الإعلامية العربية بأشكالها المتعددة. فلدينا أعداد هائلة من محطات تليفزيونية أرضية وفضائيات، وأعداد هائلة من الصحف القومية والخاصة ومئات الآلاف من المدارس والمعاهد والجامعات في العالم العربي، إلا أن ثقافتنا اليوم وكذلك هويتنا مهددتان من الخارج خاصة في عصر العولمة الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والمعرفة.

تلك القضايا والتحديات العديدة التي تواجه مجتمعاتنا العربية يمكن بلورتها واختزالها في إطار التحدي الثقافي والمعرفي، وتمثل قضايا التعليم والإعلام جوهر هذا التحدي، والذي أصبح حقيقة واقعة في عصر العولمة، التي أزالت الحدود

---

(١) حامد عمار، "في اقتصاديات التعليم"، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، ١٩٦٤.
أنظر أيضاً:
- حامد عمار، "في تطوير القيم التربوية رأي آخر"، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢، عبد الله عبد الدايم، "التخطيط التربوي"، ١٩٦٦.

(٢) عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق.

وحولت العالم إلى قرية كونية يتحكم في مصيرها قطب أوحد، يهدف إلى إذاعة ونشر القيم التي تمثل القاعدة المحورية لهيمنة الحضارة الغربية.. وبهدف نشر القيم المقبولة من جانبه، ورفض ونبذ الأشكال الاجتماعية والثقافية والقيمية الغير مقبولة من المجتمع الغربي الذي تنتمي إليه الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى. ومن ثم فالتعاون الدولي الذي يجمع هذه الدول المسيطرة يتجه نحو قبول تفسير محدد لبعض القيم وذلك عن طريق عزل وإدانة الدول التي تفسر هذه القيم بطرق مختلفة.. وفي ذلك يقول "عبد الإله بلقزيز": «أن العولمة ما هي إلا التعبير المكشوف عن السيطرة الثقافية الغربية التي توظف مكتسبات الثورة المعلوماتية لهذا الغرض»[١]. وفي ذات المعنى يشير "سمير أمين" أن: «العولمة طرحت نفسها كأيديولوجيا تعبر عن النسق القيمي للغرب على حسب النسق القيمي للحضارات الآخرى»[٢].

والخطورة هنا أن أفراد مجتمعاتنا العربية نتيجة للأعداد الهائلة من الأميين، ولغياب نظام تعليمي فعال غير محصنين بأي نوع من أنواع المعرفة القادرة على المواجهة والتصدي في هذه القضايا الهامة والأكثر خطورة على هويتنا وتاريخنا، نتيجة لضعف المناهج التعليمية خاصة، وقضايا أخرى مثل ديموقراطية التفكير والمعرفة الحرة.. والتي لا يمكن التطرق لمثلها في هذا المقام، ولكن سنشير إليها في سياق تحليل النقاط التي وضعناها لحصر أبعاد هذه القضية الهامة.

المحور الأول: المسئولية الاجتماعية وأهمية دورها في تكوين رأي عام:

كثر الحديث بين المهتمين بالعلوم السياسية والاجتماعية وعلوم الاتصال الجماهيري القدامي والمحدثين في الشرق والغرب، عن مفهوم ومدلول الرأي العام وأهميته في المجتمع قديماً وحديثاً. وتضاربت الآراء حول أهميته كمحور هام من محاور الديموقراطية في العصر الحديث بصفة خاصة. وعلى كل الأحوال، وبالرغم من هذا التباين حول أهمية دراسة الرأي العام كتجسيد لمفهوم المسئولية الاجتماعية خاصة في العصر الحديث، عصر التطور الهائل العلمي والصناعي في مجالات تكنولوجيا الاتصال وصناعة الأقمار الصناعية، التي جعلت وسائل الاتصال والمعرفة القومية تفقد صفة المتحكم الوحيد في معارف الأفراد والموجه الأوحد في المعلومات التي تكون آرائه نحو الموضوعات والقضايا المطروحة على المستوى القومي والدولي.. إلا أنه لا زال للآن موضوع تعريف الرأي العام من الموضوعات التي يدور حولها النقاش حديثاً كإشكالية من الإشكاليات على المستوى البحثي، حيث تعددت الآراء والنظريات العلمية التي تحاور هذا المفهوم من حيث أهميته على

---

(١) عبد الإله بلقزيز، "العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية"، المعرفة للجميع، الرباط ١٩٩١.

(٢) سمير أمين، "تحديات العولمة"، نقله إلى العربية سام حجار، شئون الأوسط، ابريل ١٩٩٨، عن إبراهيم إبراش "في عصر العولمة".. مرجع سابق.

المستوى القومي والدولي من ناحية، ومن ناحية آخرى علاقة الرأي العام بالنظام الإعلامي كموجه فعال للآراء والمعلومات التي تثار حول القضايا المتعددة في المجتمع كأهم عامل من عوامل تحقيق المسئولية الاجتماعية والفكرية للإعلام. كما يدور الحوار أيضاً حول النظام الإعلامي ونظم الاتصال الدولية للمعرفة عبر الأقمار الصناعية والوسائل الإلكترونية الحديثة والسيطرة في مجالات المعلومات، والصعوبات التي يمكن أن تطرحها هذه الأوضاع في مجال تكوين رأي عام على المستوى القطري والقومي.. وكلها موضوعات نرى إثارتها لتأكيد هذه العلاقة بين مفهوم المسئولية الاجتماعية ومفهوم الرأي العام، ونحن نؤكد في تلك اللمحة على أن الرأي العام هو أداة هامة وفاعلة لتحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع.

وبالرغم من أن هناك العديد من العناصر التي تثار حول مفهوم الرأي العام قديماً وحديثاً. إلا أننا سنكتفي بالإشارة إلى أهم المقومات التي نرى أهميتها في تأكيد هذا الترابط بين مفهوم الرأي العام ومفهوم المسئولية الاجتماعية. ولعل أهم هذه المقومات هو وجود نظم إعلامية وطنية تعمل على طرح جميع القضايا التي تهم جمهور وسائل الاتصال المختلفة في المجتمع بموضوعية علمية وتتناول جميع العناصر المرتبطة بتلك القضايا، لتحقيق مبدأ المصداقية في تناولها، حتى لا يلجأ الأفراد إلى مصادر أخرى قد تسرب إليه معلومات تزيد من خطورة المواقف أو تغيب من وعيه وتضعه على طريق عدم اليقين بواقعه، ويفقد بذلك المجتمع ركناً هاماً من أركان المسئولية الاجتماعية للإعلام، وقدرتها في تكوين رأي عام مستنير، يدعم مسيرة الديموقراطية والتقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.

ونظراً لأن القضايا التي تؤثر في تشكيل الرأي العام في العصر الحديث على المستوى الدولي والإقليمي والقطري... هي قضايا ترتبط، بالمعلومات والقدرة على تجميعها وإعادة تشكيلها، أي ترتبط بالبحث العلمي والتطور في العلوم والتكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالتطور في وسائل نقل المعرفة. فإننا نؤكد في هذه النقطة على أهمية التليفزيون كأهم وسيلة في دول العالم النامي والعربي الأكثر انتشاراً وتأثيراً في الرأي العام على تحقيق أركان المسئولية الاجتماعية للاتصال الجماهيري، نظراً لإنخفاض نسب القراءة وارتفاع مستوى الأمية، وإلى جانب كل ذلك فهو من نظم الاتصال التي تضم جميع العناصر والمقومات المكونة لعنصر التأثير والإقناع، خاصة جمهور مجتمعات الدول النامية، حيث لا تتوافر في تلك المجتمعات بيئة اجتماعية حديثة مواتية تستطيع تقييم الخطاب الغربي الموجه، والتي تتطلب أكثر ما تتطلبه عناصر محددة معرفية واجتماعية وثقافية واقتصادية وأيضاً إعلامية، تعمل على تهيئة البيئة الاجتماعية وتطورها، إلى جانب بعض القضايا التي ترتبط بالبحث العلمي الموضوعي بمناهجه الحديثة داخل المجتمع، واستخداماته في مجالات الإنتاج الإعلامي والثقافي كخطوة أولى ضرورية لصياغة مضمون قادر على بناء الفكر الناقد الواعي للأبعاد المختلفة للقضايا والمشكلات المستجدة داخل المجتمع وخارجه، لمناقشتها بموضوعية ولتكوين رأي عام مستنير تجاهها.

إن محاولة استعراض كافة جوانب الرأي العام ووظائفه هو أمر لا يهدف إليه هذا المحور، وكل ما يهدف إليه هو التأكيد على أهمية الرأي العام وشروط تحقيقه، والذي ننظر إليه كأداة من أدوات تحقيق المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري تجاه الفرد والمجتمع.. ويمكن حصر هذه العناصر في النقاط التالية:

(أ) التأكيد على أهمية مضمون الاتصال لتحقيق المشاركة الفعالة:

إن عملية الاتصال الجماهيري منذ القدم كانت تتم عن طريق الخطابة القائمة على البلاغة لتكوين مضمون عملية الاتصال، فكانت من أهم نماذج الاتصال الناجح أو الاتصال الذي يحقق تأييد أكبر جمع من جموع الأفراد في المجتمع، ولكن الأفراد القادرين على تفهم هذا المضمون. وأكد "أرسطو" أن اللغة كوسيلة للتعبير هي أيضاً وسيلة لتجميع الآراء وتكوينها ضد الشر، وتشكل الأساس في رابطة الجماعة المشتركة. وعلى هذا فإن حماية حق الكلام هو شرط ضروري لفكرة الجماعة أو (الوحدة). وتعتبر من أهم العناصر المطورة للحكومات الديموقراطية، كما أنها تشكل المضمون الذي يمكن عن طريقه تفهم الجوانب الخافية، والتعبير الخلاق عن الوجود الإنساني وقضاياه. وعلى ذلك أكد "أرسطو" على اللغة المستخدمة في تكوين مضمون الاتصال والحرية في إبداء الرأي والتعبير عنه، كشرط أساسي لتكوين المدينة/ الدولة.

وعن طريق البلاغة التي أصبحت الأساس في تطور مفهوم الاتصال الجماهيري الاجتماعي والسياسي وتحديد مسئولياته أصبح الخطاب الفكري لمضمون وسائل الاتصال ينطوي على لغة تسعى إلى نمو العقل والعلم من خلال تبني الرأي العام المستنير للفكر المطروح. وقامت الحضارة اليونانية من خلال تطور هذا المفهوم وأصبحت قوة ثقافية وسياسية لها قدرتها على التأثير والإقناع، بل أصبحت هي الأساس في تطور الفكر الأوروبي فيما بعد.. خاصة بعد ترجمته إلى العربية ثم إلى اللغات الأوروبية، وبعد اختراع الطباعة والكتابة التي نشرت الأفكار وعملت على توسيع نطاق المعرفة والوعي[1].

---

(١) ل. جون مارتن – إنجو جروفر شودري، "نظم الإعلام المقارنة"، ترجمة علي درويش، الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩١.

- انظر أيضاً:
- رفيق سكر، "مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية"، جروس، برس، لبنان ١٩٨٤.
- Blondioux Laic, 'L'opinion publique", Harmes, 31, 2001.
- Bourdieu Pierre, "L'opinion publique n'existe pas", in Question de Sociologie, 1973, Minuit 1980.
- Eric Maigret, Sociologie de la communication et des médias, Armand Colin, Paris, 2003.

(ب) الربط بين تكوين الرأي العام؛ وأهمية اختيار أنسب الوسائل للاتصال:

ويحدد "هينس" عناصر أربعة لمصطلح الرأي العام؛ وهو يتفق في كثير من الآراء والمفاهيم التي وضعت من قبل عدد من علماء الاجتماع والسياسة خاصة فيما يتعلق بأن تكون القضية محل اهتمام جماعة من الأفراد أو الجماعات، أي يشترط وجود جمهور تتفق آرائهم حول قضية عامة تثير الاهتمام. يشتمل هذا الجمهور على جماهير فرعية (Sub public) أي يكون هناك تنوعات في الآراء قد تختلف أو تتنوع وفقاً لمدى تعقد القضية أو الموضوع الذي يتكون حوله الرأي العام. ولعل أهم العناصر على الإطلاق في هذه الشروط الأربع هو شرط التعبير عنها، أي التعبير عن القضية بأي وسيلة من وسائل التعبير، فالإحساس بالمشكلة لا يكفي بل يجب أن تكون هناك وسيلة متاحة من وسائل التعبير، قادرة على طرح عناصر هذه القضية التي تثير اهتمام الجمهور[1].

(ج) الرأي العام كشرط للوظيفة الحضارية للإعلام:

فالإعلام ونظمه المتعددة ينظر إليه على أنه الوجه الحضاري للمجتمع ومؤسساته، ويمكن من خلال هذا المنطلق التأكيد على أن الإعلام ووسائله المختلفة، لا يمكن فصله عن حقيقة التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع، أي لا يمكنه الانفصال عن الوظيفة الحضارية للمجتمع الحديث، فهو الوجه الحضاري الملموس لمجتمع ما. تلك الوظيفة الحضارية تنعكس من خلال ما يقدمه الإعلام ووسائله المختلفة من المعلومات الموضوعية والحقيقية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف المجتمع ومشكلاته وقضاياه، بهدف توجيه وتكوين رأي عام مستنير ونشط لمواجهة تلك القضايا والتحاور حولها لإيجاد أنسب الحلول الموضوعية. فهو يرتبط بالخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الحديثة، وفقاً للمواقف الوطنية والدولية.

والوظيفة الحضارية لوسائل الإعلام الجماهيري لا يمكنها أن تتحقق في غياب سياسة إعلامية مسئولة مسئولية اجتماعية لتحقيق أهداف تنموية من خلال سعيها لتأكيد نوعاً من المشاركة والتفاعل حول القضايا. فأهم عنصر في تحقيق هذه المسئولية هو تكوين رأي عام وطني أو داخلي عن طريق تطبيق سياسة إعلامية واضحة تحقق الديموقراطية الإعلامية، أي تعمل على تطبيق مبدأ الحق في الاتصال، أي حق المواطن في المعرفة والاتصال. وكلما كانت الرسالة الحضارية للإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري واضحة، أي وجود تشريعات إعلامية واضحة لا تتعارض ولا تؤدي إلى التناقض في تطبيقها، أي وضع دستور ينص على مبدأ حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة والإعلام، وإفساح مكان للفرد والجماعة في ممارسة الحق في الإعلام والاتصال وممارسة دوره القانوني والاجتماعي والفكري عبر أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري، كلما كانت هناك مشاركة فعالة للفرد والجماعة

(١) رفيق سكر، "مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية"، مرجع سابق.

أي مشاركة شعبية من خلال الرأي العام تؤدي إلى الإزدهار والتطور والالتفاف حول المشروعات القومية[١].

(ء) التأكيد على التعليم كمقومة هامة لتكوين رأي عام نشط:

ويمكن التأكيد على أن هناك مقومات لتكوين رأي عام ديناميكي فعال، ولعل أهمها تغيير بنية التعليم الأساسي والجامعي في الدول النامية بصفة خاصة نظراً لتردي مستوياته البنيوية، وعدم الأخذ بالمبادئ العالمية الحديثة في مجالات التربية والتعليم. فالعلوم لا تتطور في هذه الدول لعدم الأخذ بمبدأ الشمولية والنظرة التكاملية للعلوم. ففي الدول المتقدمة يشير أحد الباحثين إلى أن ظروف المعرفة الحديثة في القرن الحادي والعشرين، عصر البرمجيات والمعارف قد تغيرت، فتحقيق بنية العلوم الحديثة لن يتحقق إلا "بتغيير بنية التعليم في الدول النامية، بحيث تصبح العلوم أكثر تجاذباً وتداخلاً"، فالعصر هو عصر العلماء الشموليين، حيث تتداخل الاختصاصات العلمية بعضها بالبعض الآخر، وتتداخل الاختصاصات العلمية بالاقتصادية والاجتماعية والإنسانية[٢].

وذلك على عكس الوضع في دول العالم النامي، من حيث عدم وضوح سياسة إعلامية مسئولة مسئولية اجتماعية تجاه الفرد والمجتمع، فنجد أن الرأي العام الداخلي غالباً منقسماً بين رأي عام من مثقفي المجتمع، وهو غالباً ما يتصف بالديناميكية والنشاط في إبداء آرائه الموضوعية، ورأي عام آخر يعبر عن غالبية عظمى وهو رأي عام صامت تجاه القضايا الداخلية، وذلك لعدم قدرته على متابعة مضمون وسائل الإعلام خاصة المكتوبة في الصحافة والنظم الإلكترونية ووسائل المعرفة المتعددة، فهو رأي عام لا يعبر عن آرائه نحو قضاياه ليس لضعف وعيه بتلك القضايا ولكنه منهمك في قضايا حياتية متعددة ومتشابكة.

ولقد أثار هذا الوضع مخاوف مثقفي دول العالم النامي وانعكاسات هذا النظام الجديد للإعلام والاتصال القومي والدولي، خاصة بعد دخول المجتمعات النامية عصر العولمة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والمعرفية.. والذي أصبح يفيض

---

(١) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٩٣- ١٩٩٤.
- انظر أيضاً: إبراهيم ونوس، "الأيديولوجيا القومية"، دورية الفكر العربي، السنة الرابعة، بيروت.

(٢) سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤.
انظر أيضا:
- بسام ضو، "قوة الإعلام: الغزو المقنع"، دورية الفكر العربي، الهيئة القومية للبحث العلمي ١٩٩٣.
- نسيم الخدري، "الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
- نسمة البطريق، "التليفزيون والمجتمع والهوية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩.

بموضوعات سطحية لا تنمي الوعي القومي بالقضايا والمشكلات المطروحة هذا من جانب، ومن جانب آخر انعكاسات النظام الفضائي الدولي والذي تتحكم في توجيهه القوى والدول الكبرى بواسطة شركات ضخمة متعددة الجنسيات، وأثاره السلبية التي قد تهدد الأمن الثقافي والإعلامي والفكري داخل الحدود الوطنية لعدة أسباب لعل أهمها؛ تفشي الأمية وتزايدها، وإنخفاض المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، والأمية التعليمية والثقافية، والفوارق الهائلة والتي تتنامى بين الطبقات الاجتماعية.. هذا بالإضافة إلى التبعية الثقافية والتكنولوجية للغرب، والتي تعني السيطرة والخضوع وفقاً للتعريف الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث يذكر أن فكرة التبعية التكنولوجية تشير إلى اعتماد غير متناظر، فالبلد النامي الذي يعتمد عادة على البلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا، وبشكل غير متناظر يؤدي هذا الوضع إلى علاقة خضوع في مجال المعلومات والمعرفة التي تبث عبر شبكاتها ووسائل إعلامها.. كل ذلك كان له إنعكاساته على ضعف دور وسائل الإعلام الوطنية في تحقيق مسئولياتها الاجتماعية والمعرفية.

المحور الثاني:العائد من التعليم على عملية الإعلام والاتصال الجماهيري:

حول تحديد البيئة الاجتماعية للمشاركة.. مناقشة لأهمية المنهج الاجتماعي في حصر تلك العلاقة البنيوية بين التعليم والإعلام:

إن الدراسات في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري التي لا تناقش القضايا الاجتماعية المختلفة، أي التي لا تقوم بتحليل ودراسة المجتمع وقضاياه كطرف في تلك العملية الإعلامية، تصبح دراسات غير مكتملة من الناحية العلمية والموضوعية.

فاللجوء إلى هذا المنهج الاجتماعي النقدي، وهو كيفي بالضرورة، وتأكيده من خلال الدراسات، إذ ينطلق خاصة من تحليل قضايا الإعلام المختلفة، وموقفه من قضايا المجتمع الأكثر حيوية، لتحديد درجة مسئوليته الاجتماعية تجاه الفرد والجماعة والثقافة، أمر حتمي تفرضه الظروف البحثية لوضع نظرية للاتصال الجماهيري تنطلق من واقع الظروف الاجتماعية التي تمر بها الدول العربية ومصر خاصة، حتى يمكن الوقوف على أهم السلبيات التي تعرقل قيام نظام متوازن لوسائل الإعلام والثقافة.. نظام قائم على الديمقراطية الفكرية والتوعية الشاملة، لتكوين رأي عام فاعل يشارك في خوض المعركة الفكرية والثقافية خاصة في عصر العولمة.

ففي اعتقادنا أن هذه المهام والأدوار هي التي تترجم المقصود بالمسئولية الاجتماعية والثقافية والتنموية للإعلام الجماهيري، خاصة بعد التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتحكمها في مجالات عديدة تمس القيم والهوية القومية.

ومن خلال مراجعة سريعة للتراث العلمي في مجالات الاتصال الجماهيري خاصة التليفزيوني أمكن حصر أهم القضايا التي تثيرها تكنولوجيا الإعلام، والتي تلقي الضوء على تلك القضايا الفكرية والثقافية التي تواجه كل من الفرد والمجتمع

خلال عملية التلقي، وتربط بين تلك المشكلة ومقومات المجتمع على الأقل الفكرية والثقافية.. وهي نقاط تحدد فاعلية الأدوار الوظيفية للإعلام لتحقيق التنمية الفكرية والثقافية.

ومن خلال مناقشة الرأي العام من حيث وظائفه وأنواعه، أمكن التأكيد على أهمية التعليم في تكوين رأي عام نشط. ففي اعتقادنا أن الجهد البحثي في ذلك المحور يتطلب البحث عن مفهوم مشترك بين الإعلام والتعليم، لتكوين ما يسمى بالبيئة الاجتماعية للمشاركة، هذا المفهوم سيكون القاسم المشترك الذي سيؤكد على القضايا الهامة التي تدخل في تكوين السياق العام لهذا العنصر.. ويمكن حصرها من خلال مراجعة للتراث النظري والتطبيقي في مجالات علوم الإعلام والتربية والتعليم واجتماع المعرفة لوضع محاور مقبولة تمكننا من قراءة الواقع المتردي لكل من العمليتين.

وحتى يمكن حصر هذه المحاور الأساسية أشارت تلك البحوث والدراسات إلى ضرورة بناء سؤال بديل للسؤال المحوري التقليدي الذي كان محوراً للدراسات الإعلامية خاصة في مجالات التأثير، وهو ما الذي تصنعه الرسالة بالمتلقي قليل النفع؟.. إذ أن هذا السؤال سائداً ومطبقاً لتلبية متطلبات البحوث الميدانية في مجالات الإعلام والدعاية والإعلان في مجالات الدراسات الإعلامية الامبيريقية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان يسيطر عليها الجانب الميداني الكمي في البحث الإعلامي، رغبة من علماء الاجتماع إثارة الاهتمام بدراسة السلوك، وتحديد اهتمامات الأفراد ودوافع سلوكهم خاصة الاستهلاكي.. بعد الأزمة الاقتصادية في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين، فأصبحت منذ ذلك الحين طرق البحث الميداني ومناهجه من أهم الطرق الامبيريقية المستغلة لجمع المعلومات وبناء الفروض وتوضيح الحقائق وصياغة القوانين الاجتماعية الشمولية، فهي التي تحدد الصفات العامة للبنية الاجتماعية، وتحدد مواقف وانطباعات وميول واتجاهات الأفراد والجماعات تجاه المواد الاستهلاكية المختلفة.

ولاقت هذه البحوث نجاحاً في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لخصائص هذا المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فأصبحت للبحوث الأمبيريقية (الميدانية) أهداف اقتصادية بحتة لخدمة السياسة الاقتصادية. ولقد تبنى هذا الاتجاه مدارس ومعاهد الإعلام في العالم العربي، وطبقت في جميع المجالات حتى فيما يتعلق بالفكر والقيم والثقافة، والتي تتطلب دراسات تحليلية تكاملية. وكانت من أهم الأسباب في عدم تناول البحوث الإعلامية تلك النظرة الشمولية التي كان يمكنها إثراء البحث وتحديد القضايا وبحثها من جميع جوانبها. وأدت تلك الدراسات إلى عدم الربط بين المضمون الإعلامي وقدرته على تحقيق أهم مسئولياته التنموية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال نظرة تحليلية تفسيرية للفرد والمجتمع والثقافة، ودراسة التداخل بين الثقافة والممارسات الفردية والجماعية وتأثيرها المباشر على قضايا المجتمع الأكثر خطورة.. وهي دراسات تسعى إلى التعمق في الجوانب النظرية

المرتبطة بالقضايا الأساسية في البناء الاجتماعي والثقافي، وتحليل جوانبها خاصة في مجالات دراسة تحليل المضمون. فالمضمون و هو الجزء الذي لا يمكن دراسته بمعزل عن دراسة الكل، وذلك يعني ضرورة الرجوع إلى المجتمع وقضاياه للكشف عن بنية هذا النظام وتأثيره على التغير في الممارسات الاجتماعية المجتمعة الثقافية والاقتصادية والمعرفية المختلفة..

وكان من الضروري أن يضاف سؤال آخر إلى جانب هذا السؤال التقليدي، و هو ما الذي يصنعه المتلقي الإعلامي بالرسالة الإعلامية؟ هذا السؤال الجديد لا يتعلق فقط بأهمية تحديد قدرات الجمهور المتلقي التعليمية خاصة والمهارية والانتقائية، ولكن أصبح منطلقاً في تحديد مقومات المجتمع الثقافية الفكرية والمعرفية، والتي تشكل في مجموعها قاعدة أساسية يستمد منها مضمون الوسائل الإعلامية بكل أنواعها قدرتها في التأثير [1].

وهناك جوانب أخرى أكدت عليها الدراسات العديدة في علوم الاجتماع والتربية.. يمكن إلقاء الضوء على أهمها والمتعلقة بالأسباب التي تعاني منها نظم التعليم وتعوق تطورها ودورها في تنمية الثروة البشرية، وهناك دراسات اجتماعية أخرى في مجالات الاتصال الجماهيري أكدت على أن عدم قدرة المجتمع ومؤسساته على صياغة مشروع لنهضة التعليم وتطور نظمه سيكون له تأثيره السلبي على تحقيق رسالة الإعلام لمسئوليتها الاجتماعية والثقافية.. وفي مصر نبه الكثير من الباحثين والعلماء، منذ بدايات الستينات من القرن العشرين، إلى حدوث كارثة في مجالات التربية والتعليم، إذا ما تركت على حالها.

ولعل نظرة متأنية إلى تقارير التنمية البشرية (الحديثة) والدراسات المتعددة في اقتصاديات التعليم لأدركنا خطورة الأزمة التي تمر بها نظمنا التعليمية في العالم العربي وخاصة في مصر، بل لأدركنا أن إصلاح حال التعليم ليس فقط من التحديات التي تواجهنا الآن ولكن تواجه مستقبل وكيان الأمة. فإذا لم نقم بوضع استراتيجية حقيقية للتعليم من أجل النهضة الفكرية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية، وقمنا بإرادة قوية جماعية بتنفيذها، تاركين تلك النظرة المتعالية تجاه الدراسات النقدية التكاملية، مفضلين عليها البحوث التي لا تحلل القضايا من جميع جوانبها وتداعياتها وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الفرد والمجتمع، بل وتعمل على اختزال الواقع الأليم الذي تعاني منه نظمنا التعليمية وفلسفتها التربوية، وعزله من متغيراته

---

(1)Eric Maigret, Sociologie de la Communication …, Armand Colin, Paris, 2003.

انظر أيضا:

- نسمة البطريق، الدلالة في السينما والتليفزيون في عصر العولمة، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٤.
- نسمة البطريق، نظرية الإعلام المرئي المسموع وإشكالية البحث الاجتماعي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧.

الجوهرية[1].

فمن هذا المنطلق أحدث تقرير "شنغهاي" عن واقع التعليم في مصر، والخاص بتصنيف أفضل خمسمائة جامعة في العالم، حيث خلا التصنيف من أي جامعة عربية.. وأحدث صدمة كبيرة عند البعض، بالرغم من توقع حدوثها من البعض الآخر.. فمنذ أكثر من أربعين عاماً أشار هؤلاء الرواد إلى الأسباب ووضعوا الحلول المتعددة لها. ويكفي أن نطالع باهتمام البحث الرائد للدكتور "حامد عمار" «في اقتصاديات التعليم» والذي نشر عام ١٩٦٤، وتبعه عدة مؤلفات عن «التخطيط التربوي» للدكتور "عبد الله عبد الدايم" عام١٩٦٦، وكذلك كتاب "حامد عمار" «في تطوير القيم التربوية» عام ١٩٩٢ وغيرها من أبحاث ومؤلفات[2]، وكلها تؤكد على تلك الحقيقة الهامة التي قد تغيب عن أذهان البعض، وهي أن التعليم والبحث العلمي يعيش أزمة حقيقية.. وتؤكد هذه المؤلفات على ضرورة وحتمية تحديث التعليم والبحث العلمي، والذي أصبح من الأسس الهامة واللازمة لدفع قاطرة التنمية البشرية والعلمية والتكنولوجية والصناعية والاقتصادية والسوسيوحضارية.. إلخ.

ولتلك الأسباب الرئيسية تنفق الدول المتقدمة على التعليم والبحث العلمي جانباً كبيراً من دخلها القومي السنوي يقيناً منها بأن الإنسان بلا فلسفة تربوية أصيلة وتعليم متطور وبحث علمي متعدد الاتجاهات.. خاصة في عصر العولمة، لن يستطيع المجتمع النهوض والتطور، بل سيفقد ركناً أساسياً ومحوراً هاماً من محاور التنمية البشرية، بل وسيدمر أسس بنيتها.

وحتى نحصر أهم المحاور التي تؤكد على أهمية التعليم كأساس بنيوي في عملية الاتصال والإعلام الجماهيري علينا إذاً ضرورة تحديد المفاهيم الأساسية التي تؤكد على تلك العلاقة ولعل أهمها:

(أ) العلاقة البنيوية بين المضمون اللغوي والنظام الاجتماعي:

هذا المفهوم يرمي إلى تأكيد العلاقة البنيوية بين نظم الإعلام ونظم التعليم، ولن نستطيع حصر أسس ومقومات هذا المفهوم إلا باستدعاء بعض نظريات من علوم الاجتماع والمعرفة والتربية والاتصال الجماهيري، حتى نوضح تلك العلاقة البنيوية والتكاملية بين نظم التعليم ونظم المعرفة ومنها نظم الإعلام والثقافة.. ونؤكد على خطورة الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك النظم التربوية التعليمية في تكوين البيئة الاجتماعية للمشاركة.

إن طرح مفهوم البنية أو النظام والذي كان الفضل الأول في تأكيد أهميته

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي، لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية عام ٢٠٠٤.

(٢) حامد عمار، "في اقتصاديات التعليم"، مرجع سابق.
أنظر أيضاً: حامد عمار، "في تطوير القيم التربوية رأي آخر"، مرجع سابق.

لعالم اللسانيات "دي سوسيير De Saussure" رائد المدرسة البنياوية الحديثة وعلوم اللغة واللسانيات أو السيميولوجيا، فهو يؤكد على أن النظام اللغوي هو جزء من النتاج الاجتماعي والمعرفي للمجتمع، وأن اللغة التي تعالج القضايا الاجتماعية الحقيقية كظاهرة لابد وأن يكون لها تأثيراً أكيداً على المتلقي. هذا هو الشرط الأساسي الذي يحقق لكل اللغات كما يؤكد "دي سوسيير" وظيفتها الهامة في التأثير، فهي محور العلاقة بين المتلقي والمجتمع. وتعد هذه النظريات عن النظام اللغوي أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية البنائية التركيبية والاجتماعية، إذ تؤكد على أن هناك تأثير للسمات الاجتماعية والحضارية والخصوصية الأيديولوجية والفكرية للمجتمع كمقومات وعوامل مؤثرة في إمكانية المجتمع وقدراته الإبداعية والثقافية.

فاللغة ما هي إلا نتاج جماعي، فهي نظام يمكن وصفه وتحليل مكوناته، ولقد قدمت هذه النظرية أداة بحثية في التحليل والتفسير لمضمون وسائل الإعلام المختلفة وخاصة مضمون الوسائل المرئية المسموعة التي تستخدم الصورة الفيلمية والتليفزيونية كمحور للتعبير عن الفكر والثقافة. ونؤكد هنا على أهمية المنهج البنائي التركيبي وأدواته السيميولوجية في وصف وتحليل اللغة وكل اللغات، عن طريق تحليل السياق اللغوي وجزئياته الداخلية التي تتكون من دلالات، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد المعرفي للمجتمع.. إن هذا هو الشرط الهام والأساسي لإحداث التاثير شرط التعبير عن واقع الحياة الاجتماعية والفكرية.. فعدم القدرة على التعبير عن واقع الحياة سيكون له تداعياته السلبية على المضمون اللغوي والدلالي كبير وبالمثل على المتلقي.

ومن هذا المنطلق يمكن إذاً نقد المضمون أو الخطاب الإعلامي القومي وإعادة قراءته كإنعكاس لبنية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية خاصة في العصر الحديث، عصر العولمة الثقافية والإعلامية والتي يتضح من خلالها ابتعاد هذا المضمون خاصة التليفزيوني عن الواقع الفعلي، وما يؤكده من تناقض بين هذا الواقع الفعلي المليء بالتناقضات والإحباطات، والواقع الذي يعكسه المضمون الإعلامي المختلف، وكلها تؤكد على قضايا فكرية مختلفة ناتجة من عدم تبلور ثقافة سياسية واجتماعية مستندة إلى معايير المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية لتطبيق مبدأ الوضوح والشفافية في الخطاب الفكري وأصول الممارسة وقواعدها، مما أفسح المجال لتصدير ثقافة العولمة، والتي تهيمن فيها قيم وسلوكيات الاستيراد العشوائي لنماذج الغرب.. الأمر الذي جعل من ديموقراطية الدول النامية والعربية في مجالات الفكر والثقافة ديموقراطية معاقة أو مستوردة(١).

فثقافة العولمة والتي قد تنتجها مؤسسات التليفزيون العربية بدعم من شركات الإعلان والمنتجات الاستهلاكية الغربية مضمون إعلامي وثقافي وتاريخي وسياسي

---

(١) مصطفى حسن، "التربية ومهام الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٢٨ - ٥١.

يسعى إلى عولمة الاقتصاد والفكر والثقافة.. بصفة خاصة للتأثير على القيم لترسيخ حالة ذهنية سيكولوجية لدى الشعوب والمجتمعات العربية خاصة تجعلهم تدريجياً بلا بعد تاريخي ولا هوية قومية وطنية، أي تأكيد لحالة الأنومي أي «تحويل كل إنسان عربي إلى فرد معزول ثقافياً، وكل جماعة إلى أقلية ثقافية مستقلة، وكل دولة عربية منعزلة عن جاراتها، وكل مجتمع إلى مشروع حرب أهلية»(١).

ومن هنا أهمية المؤسسات التعليمية حيث تمثل أهم الأدوات في رسم جوهر التشكيل الذهني والمعرفي والثقافي والسلوكي للأفراد.

(ب)- العلاقة البنيوية لكل من عملية الإعلام والتعليم وتداخلهما في مجالات تكوين مهارات وقدرات الفرد وتنميتها في ملاحظة الأحداث وتفسيرها، أي في تنمية قدراته الحسية اللازمة لرصد ما يدور حوله من أحداث.

لقد فرضت ثقافة العولمة بكل ما تحمله من أفكار ومعلومات في أغلبها تهدف إلى تدعيم ثقافة تبتعد شيئاً فشيئاً عن ثقافة وقيم المجتمع بتاريخه الراسخ ومقومات هويته، وأصبحت هناك - كما أشرنا من قبل - ضرورة ملحة للعمل على إصلاح المؤسسة التعليمية وفلسفتها التربوية لما لها من أهمية محورية في تعزيز قدرة الفرد على الانتقاء، بتعزيز المفاهيم العلمية الحديثة في مجالات العلوم المختلفة وتنمية قدراته النقدية.

ولكن هناك شرط أساسي أكده "كوندورسيه" في نظريته في علم اجتماع المعرفة، والتي أوضح خلالها أن تطور المعرفة بمفهومها الواسع يسير بموازاة التطور الاجتماعي.. فالمعرفة والتطور يشكلان كلاً واحداً، ويرى في الصناعة العنصر الأول الأصيل في تطور ودفع حركة التنمية الفكرية والاجتماعية، بل وخصائص المعرفة الكلية. أي أن التطور الاجتماعي والمعرفي لا يمكن أن يحققا عائدهما إلا من خلال منظومة العمل والأجور، فالصناعة كعنصر أصيل في عملية الدفع لحركة التنمية ترتبط إذاً بقدرتها على طرح فرصاً للعمل والكسب(٢).

وتطورت هذه النظرية من خلال تعريف جديد للمعرفة وتطورها وعلاقتها بالتطور الاجتماعي، هذا التعريف يوضح أهمية التعليم في تطوير المعرفة، واتساع مجالات ثقافة الاتصال الجماهيري اللازمة لتنمية معارف الأفراد في المجتمع. وفي هذا المجال نشير إلى هذا التعريف وأهميته الذي أمكن استخلاصه من نظريات "إدجار موران E. Morin" عالم الاجتماع والمستقبليات الفرنسي، والتي نجد أهميتها في تفسير وجهة نظرنا فيما يتصل بالعائد من التعليم على عملية الاتصال الجماهير

---

(١) سامي محمد نصار، "التسوية السلمية وتأثيرها على نسق القيم في نظم التعليم العربية"، في (ندوة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها على الوطن العربي)، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥.

(٢) نسمة البطريق، نظرية الإعلام المرئي المسموع وإشكالية البحث الاجتماعي، مرجع سابق.

أيضا: نسمة البطريق، الإعلام والمجتمع في عصر العولمة، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٤.

وعلى الإنتاج المعرفي بصفة خاصة[1].

ومن خلال ما قدمه من تعريفات للمعرفة الإنسانية وعلاقتها بثقافة الاتصال الجماهيري، أمكن حصر وجهة نظره الهامة فيما يتعلق بضرورة تطوير المناهج التعليمية.. فهو يؤكد على أهمية المعرفة الإنسانية؛ والتي تجمع بين الفلسفة والآداب والعلوم المتعددة المختلفة في مجالات الإنسان والمجتمع والثقافة، فهي خليط من كل هذه المعارف، ولا يمكن أن يتعرض إليها الإنسان إلا من خلال التعليم. ورغم أن جميع الأفراد في المجتمع لا يصل إليهم مضمون هذه المعرفة لعدم ديموقراطية التعليم خاصة في الدول النامية، إلا أن المعرفة إذا ما فسرت بطرق جيدة في مناهج التعليم فمن المؤكد سيكون لها إنعكاسات واسعة على جميع أفراد المجتمع.. فالمعرفة الإنسانية غالباً ما تفيض بالانعكاسات الهامة القادرة على دفع عجلة المعرفة عن طريق عملية إنتاج المعلومات العديدة، من خلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري والثقافة والفنون، وتستخدم وتستغل هذه المعلومات المتعددة للمعرفة الإنسانية لمناقشة قضايا ومشكلات كبرى في المجتمع فلسفية وأدبية وعلمية. ويكفي ذكر "ديكارت" و"باسكال" و"هيرسل" وغيرهم.. وما اتصل بكل هذه النظريات من تفسيرات عديدة أفادت المجتمع في ترسيخ العديد من المفاهيم والمعلومات.. ولقد وضع "موران" أهم شرط من شروط تطور المعرفة وهو ضرورة تفسير الأفكار والنظريات الكبرى والفلسفات في المناهج التعليمية، وإنعكاسات تلك المفاهيم جميعها في تطور الحركة الثقافية وتأثيرها الدافع لإنتاج العديد من المؤلفات، والتي تعمل جميعها على تفسير الأفكار والنظريات الكبرى والفلسفات والعلوم وضرورة تناولها في المناهج التعليمية.. كل ذلك سيكون عائده كبير في تطور وتعدد المعاني والألفاظ التي تدور حول تلك المعاني الكبرى.

ونزعم أن هذا التعريف للمعرفة الإنسانية المطروح من قبل E. Morin له أهمية كبرى في تطوير علم اجتماع المعرفة لإضافته فروض جديدة لبحث وتحليل مضمون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري والثقافة.. أي تحليل ونقد ثقافة الاتصال الجماهيري وتحديد علاقتها بالمعرفة الإنسانية، ووضع فروض جديدة لإيضاح تلك العلاقة بين المعرفة الإنسانية وثقافة الاتصال الجماهيري من جانب والتعليم والفلسفة التربوية من جانب آخر.

وهنا نؤكد مع "موران" أن النظريات العلمية والمعرفة الإنسانية والعلوم باختلاف أشكالها تصل للأفراد من خلال مناهج التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري، ولقد شكلت هذه النظرية قاعدة فكرية وأساس منهجي في دراسة وتحليل مضمون

---

(1) - Edgar Morin, Sociologie, Fayard, 1984.
- Edgar Morin, La Méthode, Seuil, Paris, 1977.
- Edgar Morin & Sami Naïr, Une Politique de Civilisation, arléa, Paris, 1997.

الإعلام والمعرفة بصفة عامة[١].

ونضيف في هذا الصدد نظرية أخرى في علوم التربية والاتصال تؤكد على مفهوم تلك العلاقة البنيوية والعضوية بين التعليم والإعلام من خلال استعراض لنظريات كل من "بياجيه" و"روز" و"بوب ساميز" و"دافيد جاليه.. لقد أكدوا على أهمية تعلم القراءة والكتابة والعمليات الحسابية كأساس لاكتساب مهارات وقدرات الترتيب المنطقي اللازم للفرد للمساهمة الإيجابية في العملية الثقافية والإعلامية. فسيطرة الفرد على تلك المهارات من خلال التعليم في مراحله الأساسية والثانوية تعد من الشروط الأساسية لتلقي المعلومات من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة والتكنولوجية.. وفهم واستيعاب مضمونها مثل مضمون التليفزيون بصفة خاصة والسينما (والانترنت).. فقد دلت نتائج التجارب التي أجريت، على تخبط فهم الأمي وعدم قدرته على إدراك واستيعاب عناصر المضمون التليفزيوني أو المضمون المرئي المسموع او الفيلمي.. وذلك على عكس الفرد الذي اكتسب قدرة من التعليم والقراءة على تلقي المعلومات باللغات الأكثر تركيباً[٢].

ج- مفهوم البيئة الاجتماعية للمشاركة كشرط أساسي لتحقيق الأدوار الوظيفية الهامة لوسائل الإعلام:

ولعل هناك تعريفات إضافية هامة يمكن الإشارة إليها للتأكيد على تلك العلاقة البنيوية بين التعليم والإعلام التي وضعها "Daniel Larner" والتي يمكن استخدامها كأساس في تحديد مفهوم البيئة الاجتماعية للمشاركة.

ولعل ما قدمه "دانييل ليرنر" اعتبر أحد المنطلقات الهامة التي ساهمت في تحديد ما يسمى بتكامل البنية الاجتماعية للمشاركة الفعالة والمواتية لتكوين رأي عام فعال ونشط.. وليس الرأي العام الغائب والمغيب، ولم يطرأ على تلك العلاقات الترابطية أي تغير بل هي الأساس في العديد من البحوث والنظريات العلمية في أوروبا الغربية خاصة في مجالات بحوث الاجتماع والاتصال الجماهيري[٣].

ولعل أهم العناصر التي يمكن تقديمها كعامل أساسي في تحديد تلك العلاقات والتي حددها "ليرنر" هو عامل التعليم والتحضر والكثافة السكانية في المدن.. ولقد ربط مؤشر "ليرنر" بين درجة التعليم خاصة وبين مضمون الرسالة الإعلامية وما يتفهمه من هذا التعرض.. فالتعليم هو أهم عامل لتسهيل عملية التعرض خاصة للمضمون التليفزيوني بطريقة واعية.

ونؤكد في هذا الصدد على أن بنية الإعلام والاتصال الجماهيري وتوافرها

---

(١) انظر المراجع السابقة: Edgar Morin

(٢) نسمة البطريق، الإعلام والمجتمع في عصر العولمة، مرجع سابق.

(3) Dannil Larner, "Systèmes de Communitans..", Sociologie de l'information textes fondamentaux, pp 131 – 145, Larousse, Paris, 1973.

بطريقة إيجابية في دول العالم النامي، يصعب تحقيقها في ظل ظروف العولمة الحالية ودخول مجتمعات تلك الدول عصر ثورة الاتصال والإعلام الإلكتروني... ولعل أهم هذه العوامل التي تعوق تواجد بيئة اجتماعية مواتية هو حاجز الأمية، إذ أن أعداد الأمية في دول العالم النامي في ازدياد مستمر بالرغم من المجهودات التي تعلن عنها السياسة العامة للدولة. وأخر تلك الأرقام أن معدل الأمية في دول العالم العربي قد وصل في بعض الأقطار العربية إلى ما يزيد عن ٦٠% من السكان، حتى مع تزايد أعداد المتعلمين. فلقد دلت المؤشرات على تزايد أعداد الأمية بعد التسعينات من القرن العشرين. ومع تنامي المشكلات الصحية والحضارية داخل المدن والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة، يتلاشى عنصر التحضر ومقوماته من خلال نقص الشروط الأساسية لتكوين رأي عام مستنير ونشط وفعال حول القضايا العديدة العامة والتي يشكو منها أصلاً الجماهير الغفيرة، وذلك لقلة المعلومات العلمية والصحية حول تلك المشكلات، والتعمد في كثير من الحالات إلى اختصارها وعدم اثارتها في وسائل الإعلام الرسمية. هذا العامل الهام يعتبر من أهم المحددات لقياس مقومات العملية الإعلامية وقدرتها في تحقيق مسئولياتها الاجتماعية خاصة في المجتمعات النامية.

كما أن عنصر التحضر (والذي يقصد منه الانفجار السكاني أو الأزمة السكانية) والتكدس السكاني في المدن دون أن تتوافر الحدود الدنيا من هياكل البنية التحتية، يشكل عائقاً كبيراً لتكوين نظام اجتماعي للمشاركة، فاتحاد التحضر مع الأمية يشكلان العائق الأساسي لوجود بيئة اجتماعية مواتية لتكوين رأي عام نشط يمكنه أن يدفع إلى تحقيق إنجازات كبرى في مجالات التنمية الاجتماعية.

وكما ذكرنا وسبق تأكيده على خطورة تأثيرات الثورة التكنولوجية والتقدم في صناعة المعرفة خاصة الإلكترونية، والتقدم الهائل في مجالات الكمبيوتر ووسائل الاتصال المرئي المسموع خاصة بعد التطور الهائل في مجالات علوم الفضاء وتطويعها لخدمة الاتصال الفضائي، وتأثيراتها الضارة على الفرد والجماعة، وبالتالي على الرأي العام وتشويشه بسياسات مغرضة من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجيا، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على عولمة المعرفة من خلال العولمة الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن خطة محكمة الاتجاهات. وكل ذلك يعمل بطريقة تشكل خطراً حقيقياً على بيئة الإعلام والاتصال في دول العالم النامي والعربي، والتي تعاني أصلاً من مشاكل عديدة منها الفقر وهشاشة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتلاقى كل هذه القضايا إلى جانب انتشار الأمية وتناميها. ويؤكد كل ذلك على ضرورة العمل الجاد لوضع استراتيجية عاجلة لإصلاح التعليم من جميع جوانبه التربوية والهيكلية والاقتصادية.

المحور الثالث: المردود الاقتصادي للتعليم وانعكاساته الاجتماعية:

أكدت النقاط المختلفة السابقة أن التعليم هو أهم شرط من الشروط الدافعة لتحقيق أهداف العملية الإعلامية، وفي تحقيق أهم أسس البنية الاجتماعية للمشاركة.. ونخصص هذا المحور لمناقشة العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم لأهميته في تقديم تفسيرات موضوعية، من خلال حصر لأهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن إثارتها وتنعكس على عملية التعليم وتأثيرها على المجتمع، وتفاقم تلك القضايا المرتبطة بالعملية التعليمية وتأثيرها السلبي على الثروة البشرية، وموقف الإعلام من تلك القضايا.

وكان لابد من مناقشة مفهوم البنية الاجتماعية للمشاركة باعتبارها تمثل الإطار العام أو القاسم المشترك الذي يجمع ما بين عملية التعليم والإعلام.. وأهمية هذا التعريف تنطلق من قدرتها على حصر الشروط الأساسية التي توفر مناخاً ملائماً لتنمية الثروة البشرية وتحقيق قدراً من المسئولية الاجتماعية والمشاركة الإعلامية والتفاعل مع القضايا المحورية في المجتمع، أي تحقيق بنية اجتماعية إيجابية للإعلام والاتصال الجماهيري، قادرة على تلبية وظائفه التنموية تجاه الفرد والجماعة في مجتمعات العالم العربي ومصر بصفة خاصة.

ولعل التساؤل المحوري للدراسة التحليلية لكل من مضمون الصحيفة والمسلسل، موضوع البحث التحليلي، المكتوب منه والمرئي المسموع، يهدف إلى محاولة ضبط المفاهيم المرتبطة بمشكلة الأجور وربطها بمنظومة القيم الاجتماعية، فتوضيح تلك العلاقة نعتبرها أساسية في تقييم المضمون الإعلامي ومدى تمثيله لجوهر وواقع المشكلة البحثية، وكمؤشر هام لتسليط الضوء على دور الإعلام والاتصال الجماهيري في تحقيق مسئوليته الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع خاصة في تحليل العناصر الهامة من القضايا المحورية المطروحة.

أمكن مما سبق حصر عدة علاقات ارتباطية خاصة بين أزمة العملية التعليمية وربطها بأزمة مماثلة بنيوية على مستوى المجتمع.. ومن خلال هذا الربط أمكن حصر بعض الشروط وهي في ذات الوقت تمثل مقومات العملية التعليمية لتصبح قوة إيجابية في تحقيق مسئولياتها المتعددة وفي الدفع الاجتماعي، ولتحقيق مستوى لائق من المشاركة الفعالة في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

ويدور هذا المحور حول مناقشة أهمية التعليم وقدرته في تحقيق أعلى درجة من الكفاية الاقتصادية للأفراد في المجتمع، وبأقل إهدار تعليمي ممكن.. ولقد أظهرت الدراسات في مجال اقتصاديات التعليم، أن العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها لها عائداً اقتصادياً.. فالعلاقة بين المدخلات والمخرجات يمكن حصرها عن طريق قياس العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم لكل من الفرد والمجتمع.

وقبل أن نؤكد على أهم أسباب انخفاض العائد الاقتصادي من التعليم خاصة انخفاض الأجور، يجب ملاحظة أن هناك فروق بين اقتصاديات التعليم، والأصول الاقتصادية للتعليم، وبطبيعة الحال نناقش بالتفصيل هذه الفروق، ولكن يمكن الإشارة

إلى أن الأصول الاقتصادية للتعليم تعني ضمن ما تعني دراسة العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والتعليم. بمعنى دراسة المشكلات في مناهج التعليم بربطها بالنظام الاقتصادي. فنظم التعليم ومناهجها تتغير بتغير النظام الاقتصادي من "اقتصاد حر" أو "موجهاً".. وتتطرق هذه النظم التعليمية في مناهجها بالضرورة إلى دراسة مشكلات التضخم والديون.. وما هي المتطلبات التكوينية عندما يكون الاقتصاد الوطني قائم على الزراعة أو الصناعة..إلخ.. أما اقتصاديات التعليم فهي تتناول متطلبات العملية التعليمية [1] من القوى البشرية المؤهلة والمدربة ومن طلاب وأبنية ومعلمين وتجهيزات، وما تحتاجه هذه العناصر من تكلفة في حدودها المقبولة ولكن مع الالتزام يحقق هذا الإنفاق أعلى قدر ممكن من الناتج.. أي يتطلب ترشيد الانفاق..... ومصادره التمويلية.

إذاً فإنخفاض مستوى الخريج من التعليم بمراحله نتيجة لعدم وضع فلسفة تعليمية وتربوية تنمي في الفرد الإدراك السليم، والتحصيل للمناهج الحديثة في العلوم المختلفة، أو عدم التخطيط السليم للقوى العاملة التي أصبحت من القضايا المحورية المؤثرة في مشكلات عديدة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تعتبر من القضايا المحورية لإهدار عناصر الثروة البشرية[2].

فدراسة المردود أو العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم والذي أنفق فيه الطالب والمجتمع والأسرة وتحمل نفقات كبيرة تدخل في مجال دراسة العلاقة بين التعليم والعمل، وهناك عنصراً آخر يفسر أسباب إنخفاض العائد الاقتصادي من التعليم وهو إنخفاض الأجور.. الذي يمكن اعتباره عاملاً هاماً من العوامل الدافعة لزيادة العمل والإنتاج، وإنخفاض مستوى الأجر الذي يدفع مقابل عمل ما عن مستوى ما يتوقعه الفرد، والأجر المتوقع يترتب عليه إنخفاض العائد الاقتصادي من التعليم.. إذاً هناك رابطاً بين الإنفاق العام على التعليم وتدني الإنتاجية.

ونشير في هذا الصدد إلى أهم القضايا الاقتصادية والتي تمثل خطورة على مخرجات عملية التعليم.. ولعل هذه القضية تدور حول خطورة التدني في أجور العاملين في مصر.. وحتى بعد تطبيق زيادات الكادر الخاص الذي طبق على التربويون، حتى تلبي ما طالبوا منه من زيادات في الأجور وتتناسب مع الارتفاع في زيادة الأسعار، فأصدر الكادر الخاص بزيادة في رواتب المعلمين تبلغ ٥٠% من أجرهم الأصلي، فإذا كان أول مربوط للمعلم لا يزيد على١٥٠ جنيه (في سنة ٢٠٠٨) فذلك يعني أن الزيادة لن تتعدى المائة جنيه، وأن راتب المعلم المبتدئ لن يزيد عن ٢٥٠ جنيه، هذه الزيادة إذاً لا تمثل تطوراً في مستوى معيشة المعلم، بينما وصل التضخم في العقد الأخير إلى ١٠٠%.. يجب أن يدرك المسئولون كما يشير "حامد عمار" أن «المعلمين السعداء يخرجون طلاباً سعداء، فناتج العملية التعليمية

(١) إسماعيل محمد دياب، "العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، عالم الكتب، ١٩٩٠، ص ١٥.
(٢) إسماعيل محمد دياب، "العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، عالم الكتب، ١٩٩٠.

يتأثر أيضاً بدرجة انفتاحهم على الحياة وخبرات الآخرين وحجم التعليم وتأخره يعود إلى التقلص في البنية التعليمية الأساسية والأوضاع المادية الخانقة للمعلم وتدني المكانة الاجتماعية»[١].

إذ يؤدي إلى آثار اجتماعية ونفسية خطيرة فالسرعة المذهلة التي تقفز بها الأسعار، واتساع الهوة بين الأسعار وبين الأجور، إلى جانب التحرك البطئ لأجور العاملين في مصر يجعل من المتعذر على الكثيرين منهم أن يعتمد على وظيفة واحدة، وخاصة إذا كانت وظيفة حكومية، ويضطر اللجوء إلى البحث عن عمل إضافي.

ولما كان العمل الإضافي بالنسبة للعاملين في مجال التعليم هو "الدروس الخصوصية"، والتي أصبحت أحد العوامل الأكثر عبئاً على ميزانية الأسرة.. وليس بخاف على أحد بأن ما تتحمله الأسرة من نفقات على تعليم أبنائها في أي مرحلة من مراحله يتجاوز ضعف ما تنفقه الدولة.. وذلك باستثناء ما تنفقه على الدروس الخصوصية الذي قد يضاعف من هذا الانفاق العائلي[٢]..

فالأجر المناسب الذي يقترب من الأجر المتوقع، يدفع لرفع إنتاجية كل من الفرد والمجتمع، وبالتالي تؤدي إلى تحقيق أسس الاستثمار التعليمي، أي يؤدي إلى ارتفاع العائد الاقتصادي والاجتماعي لكل من الفرد والمجتمع، ويكون له آثاره الإيجابية على المجتمع، بالقضاء على السلبية في أداء العمل وبالتالي حسن استفادة المجتمع من موارده البشرية بمستوياتها المختلفة.

ونشير في هذا الصدد إلى الآثار الاجتماعية والسيكولوجية، للعمل الإضافي، إذ يضطر عائل الأسرة بصفة خاصة إلى البحث عن عمل آخر إلى جانب عمله الأصلي (الحكومي)، ولأن الطاقة البشرية لها حدودها، فإن عامل الإجهاد والتعب سوف يدفع العامل إلى أن يهمل عمله الحكومي.. ذلك لأن قيمة المال الذي يحصل عليه مقابل عمله في القطاع العام لا يتناسب مع الأسعار، ويصبح الأب في كثير من الأحوال غائباً عن أسرته وقضاياها.. ويترتب على ذلك آثار اجتماعية وسلوكية عديدة وإنحرافات تتخذ صور متعددة، قد تؤدي إلى انهيار الأسرة وتزعزع كيانها، إلى جانب ما ينتج عن كل ذلك من آثار جانبية على الطلاب نتيجة للدروس الخصوصية، إذ يفقدون الشعور بأن الأماكن المخصصة للتعليم فيها تعليم حقيقي لأنه لا يتم إلا في المنازل وفق أجر غير رسمي[٣].

ولتلك الأسباب وغيرها أظهرت تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ و٢٠٠٤ والذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصر تحتل مكانها بين الدول التي

---

(١) حامد عمار، جريدة البديل، ص ١٣، القاهرة ٢٠٠٨/٢/٤.

(٢) حامد عمار، "في اقتصاديات التعليم"، مرجع سابق.
أنظر أيضاً: حامد عمار، "في تطوير القيم التربوية رأي آخر"، مرجع سابق.

(٣) إسماعيل محمد دياب، "العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، عالم الكتب، ١٩٩٠.

تمثل التنمية البشرية فيها درجة متدنية، وترتيبها ١١٤ من مجموع الدول النامية، التي وصل تعدادها في هذا التقرير ١٦٠ دولة.. ونضيف في هذا الصدد إن مؤشرات الإنفاق على الفرد في سن التعليم تدل على أن الدول العربية غير النفطية تنفق أقل من متوسط العالم الثالث أي نحو ٣% فقط من إنفاق الدول المصنعة... وهناك مؤشرات أخرى تؤكد وتفسر ضعف الثروة التعليمية في الدول العربية لضعف الإنفاق على التعليم.

ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن الإنفاق المرتفع على التعليم لا يدل على أنه مؤشر زيادة حجم الثروة التعليمية؛ فمثلاً "سويسرا"، وهي عند أعلى معدل إنتاجية اقتصادية، تتوسط قيمة نسبة الإنفاق على التعليم بالقياس إلى الدول الأخرى.. في حين أن "زمبابوي"، وهي تقع عند أعلى نسبة إنفاق على التعليم من الناتج القومي تقع في أدنى مستويات الإنتاجية الاقتصادية(١).. إذاً والحالة هكذا نؤكد مع "نادر فرجاني" على ضعف ارتباط الناتج بحجم الاستثمار في التعليم.. فالتنمية الشاملة لا تحتاج إلى رأس المال فقط بل الاحتياج الأهم هو إلى قوى عاملة مؤهلة ومدربة وقادرة على الإنتاج وزيادة الدخل القومي، وتنمية نظم التربية كماً وكيفاً.

ويمكن حل مشكلات التعليم من خلال مراجعة الموارد المالية المخصصة للبنية التعليمية الأساسية.. ونضيف مع "حامد عمار" أن حل مشكلات التعليم تكمن في مراجعة الموارد المالية المخصصة للبنية التعليمية الأساسية في عملية متكاملة وحاسمة وذلك بإعادة توزيع الأولويات في الموازنة العامة للدولة. فهناك قطاعات كثيرة مخصصاتها غير معلنة في الميزانية العامة للدولة.. فإنفاق الدولة على التعليم الأساسي لا يتعدي مستوى العملية التعليمية الراكدة ويقل عن الحد الأدنى للإنفاق العام على التعليم الذي حددته منظمة اليونسكو، إضافة إلى سوء توزيع مخصصات التعليم نفسها والتي لا تذهب للارتقاء بالبنية التعليمية الأساسية ورأسمالها البشري.

يمكن إذاً الإشارة إلى أهمية وضرورة مضاعفة التحصيل التعليمي للسكان وإلى أهمية مضاعفة الإنفاق التعليمي مع مراعاة مقتضيات النمو السكاني ومعدلات التضخم على الأقل كبداية للخروج من مرحلة الركود التعليمي والاقتصادي.. ولكن هناك عقبتين:

أولاً: التعدد في المنظومة التعليمية، الذي يؤدي إلى ربط العقول الوطنية باحتياجات ومصالح رأس المال الدولي الأجنبي وليس باحتياجات التنمية المحلية. ويضيف في هذا الصدد "د. حامد عمار" أن التعدد في المنظومة التعليمية أصبح رباعي المنظومة، تعليم أزهري، وتعليم حكومي عام، وتعليم خاص، وتعليم أجنبي.. وهناك رأي يرى أن ذلك تنوعاً إيجابياً من شأنه النهوض بالعملية التعليمية ولكن هناك فارقاً كبيراً بين التنوع والتعدد في مجال الإنتاج الثقافي، فيعني التنوع إعادة

---

(١) نادر فرجاني، "البلدان العربية في سياق العالم"، المستقبل العربي، عدد ١٩٦، يونيو ١٩٩٥، ص ٦٢- ٨١.

التوزيع بغرض الإثراء الثقافي، بينما التعدد يعني المباينة والمفارقة والاختلاف.. ويأتي التخوف الأكبر من التعدد كأحد آليات العملية التعليمية في مصر والعالم العربي بصفة عامة، فعندما يعيش الطالب في مناخ تعليمي شديد الرفاهية فيشعر بنوع من التميز الذاتي والاجتماعي في محيط يغلب عليه الفقر والعوز فيرسخ ذلك كله حالة من التناقض في محيط القوى العاملة في المجتمع والتباعد في تكوينهم وثقافتهم وتطلعاتهم أيضاً وولاءاتهم ليتلاشى الانتماء الوطني، خاصة إذا وجد فرصة عمل في المؤسسات الدولية في السوق المحلي والخارجي. فالتعليم الأجنبي يتبع منهجاً خاصاً يتمثل في ربط العقول الوطنية باحتياجات ومصالح رأس المال الدولي والأجنبي، وليس باحتياجات التنمية المحلية، ويتضح ذلك من خلو الجامعات الدولية الأجنبية من التخصصات العلمية التي تحتاج إليها التنمية الوطنية بشكل ملح وماس وهي العلوم التطبيقية بفروعها من هندسة وطب وصيدلة والفيزياء والكيمياء الحيوية.. واقتصارها فقط على العلوم الإنسانية التي يحتاجها رأس المال الدولي في البيئة المحلية. وتبرز أيضاً العلاقة بين مؤسسات التعليم الدولي والأجنبي ورأس المال الدولي من مشاركة الأخير في تأسيس الكثير فيها(١).

وهذا يشير إلى إن نظم التربية والتعليم والتكوين في مجتمعاتنا العربية عامة لا تتضمن المناهج الإيجابية اللازمة لترسيخ القيم الفكرية العربية التي تربى عليها أجيال متتالية من رواد الحركة الفكرية في مصر والعالم العربي منذ بدايات عصر التنوير والتحديث الفكري، كما أن هناك نقصاً ملحوظاً في تدريس تاريخ الأمة العربية وأهم النقاط المضيئة فيها وحصر قضاياها المعاصرة، والالتفاف حول قيم واضحة وراسخة تعزز الانتماء القومي، وكلنا نعلم المخططات التي تحاك نحو هذه القيم واستبدالها بقيم العولمة، ولن يتحقق أي إصلاح خاصة في هذه المنظومة إلا من خلال إعادة النظر في المناهج التعليمية، وتحقيق ديموقراطية التعليم وضمان التكافؤ واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التوازن في الفرص التربوية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الشاملة.. كما أن هذا الوضع اللاتكافئ في نظم التعليم، سيضاعف من قضايا الإعلام لتحقيق أدواره التنموية المختلفة بل وتدني أدواره في مناقشة قضايا المجتمع.

ولعل قانون إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد تحتاج إلى دراسة لأبعادها المختلفة وتقييم نتائجها على ضوء مضامينها وآليات تنفيذها.. ونشير مع "حامد عمار" في هذا المجال أن الفكرة قد تكون في حد ذاتها سليمة، لكن في ظل واقع التعليم حالياً تمثل ثوباً فضفاضاً للذيل من مجانية التعليم، ونستشهد في ذلك بوصف "د. فاروق محمد عبد القادر" رئيس جامعة قناة السويس، للمعايير المثالية التي تضمنها القانون التي إن طبقت على جامعاتنا، بما فيها الجامعات الخاصة، لحكم

(١) حامد عمار، جريدة البديل، مرجع سابق.

عليها جميعاً بالإغلاق[١].

ثانياً: ونشير في هذا الصدد إلى التركة المثقلة من الأمية، والتي لا تقوى برامج محو الأمية على مواجهتها لما تتضمنه من تعثر في محتواها، والحل العملي الوحيد لاختراق هذه الأزمة وتحقيق الثروة التعليمية اللازمة هو ضمان إكمال الأجيال الأصغر للتعليم الأساسي (تسعة صفوف)، بحيث يمكن تدريجياً رفع مستوى التحصيل العلمي للسكان، لكن هذا الحل يستغرق زمناً طويلاً نسبياً، نتيجة لانخفاض التحصيل اللازم في التعليم الابتدائي، نتيجة النقص في نسبة إكمال التعليم الأساسي بين الدفعات العمرية الأصغر من السكان الذين يمثلون نسبة كبيرة في المجتمعات النامية والعربية عموماً ومصر بصفة خاصة[٢].

كما أن الإعداد الكيفي للقوى البشرية وبناء أسسها، يتضمن إلى جانب الإعداد الأكاديمي إعداداً نفسياً وأخلاقياً ورياضياً وثقافياً، وتكوين الاتجاهات الإيجابية ليس فقط من خلال التعليم الجامعي، ولكن منذ السنوات الأولى من التعليم الأساسي[٣].

فالنظام التربوي القائم والنظام المجتمعي يعمل على تعزيز هذه الأوضاع اللاتكافئية، والتي يترتب عليها عدم التوزيع العادل للمعرفة والثقافة وكافة أشكال الرأسمال الرمزي في المجتمع. كل ذلك يترتب عليه ضعف المنتج والعائد الاقتصادي والثقافي والفكري من التعليم.

ولعل الإشارة إلى مشكلات وأوضاع المعلمين والمؤهلين من الشباب وإلى أحوال النساء والأطفال.. وإلى مختلف التمايزات الطبقية، والتي تزداد معها يوماً بعد يوم الأوضاع سوءاً إلى إحداث الانفجارات لبعض مكونات المسألة الاجتماعية Question Social بكل أبعادها وتداعياتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية المتعددة[٤].

ولعلنا ندرك علاقة كل ذلك، أي علاقة البنية التعليمية بوضعها الحالي وتأثيرها على بنية الإعلام والاتصال الجماهيري في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات وما تطرحه من تحديات من حيث المضمون الإعلامي خاصة في مجمل ما تبثه الفضائيات العربية من البرامج الدرامية والغنائية من مسلسلات وأغنيات مصورة (فيديو كليب) إلى جانب برامج الترفية - الموجهة أصلاً للشباب – المتكررة والمتعددة التي لا تعمل على تنمية الفكر والعقل، إضافة إلى ذلك التدفق الكمي من أفلام تحاكي النمط الغربي بكل ما يحمله من أفكار التغريب والتطلع. وأدى كل ذلك، خاصة فساد المضمون الإعلامي، إلى إفساح المجال لإنتاج ما أسماه بعض الباحثين

---

(١) حامد عمار، جريدة البديل، مرجع سابق.

(٢) نادر فرجاني، "البلدان العربية في سياق العالم"، مرجع سابق.

(٣) عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق.

- انظر أيضاً إسماعيل محمد دياب، "العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، مرجع سابق.

(٤) مصطفى حسن، "التربية ومهام الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي"، مرجع سابق.

"بثقافة الرداءة" في وسائل الإعلام والثقافة، لعدم إسهامها في تصحيح الأوضاع القائمة في المجتمع وإلقاء الضوء على قضاياه ومشكلاته الحيوية والأساسية، بل يسعى إلى تسليط الضوء على قيم وسلوكيات الاستيراد العشوائي للنماذج الغربية.. الأمر الذي جعل من مضمون هذه الثقافة مضموناً معاقاً لا يقوى على حل قضايا المجتمع بل بالعكس يضاعف منها.

ولعل قضايا التعليم والإعلام هي قضايا تعكس الإخفاق في تحقيق التنمية الشاملة خاصة في مجالات تأهيل قوى عاملة مدربة وقادرة على الإنتاج وزيادة الدخل، فعلى الرغم من هذا التباطؤ الكمي في التطور، تعجز معظم الدول العربية عن تمويل هذه الجهود التربوية المحدودة وعن توفير حتى ما تحتاج إليه من أبنية ومعلمين(١).

وفي هذا الصدد نؤكد مرة أخرى على قدرة وأهمية كل من التعليم والإعلام في تحقيق أركان هوية الأمة والحفاظ عليها من الاندثار، إذا ما نظرنا إليها من خلال تلك العلاقة البنيوية الترابطية بحثاً عن خصائص كل منهما وما يمكن أن يحققا في مجالات عديدة لعل أهمها إعداد الشخصية الوطنية القادرة على الإضافة والتجديد والتجويد في العمل والتطوير بحس وطني يساهم في تنمية المجتمع في جميع المجالات هذا من جانب.. وبين أهمية أن يوفر المجتمع بنظمه ومؤسساته المتعددة وبصفة خاصة المقومات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والحضارية والإنسانية الدافعة والمطورة للثروة البشرية من خلال استراتيجية متكاملة للتخطيط في هذه المجالات.. خاصة في مجالات البحث العلمي والتدريب الصحيح القائم على منهج متطور وفي مجالات العمل والقوى العاملة والاقتصاد والثقافة والإعلام.. حتى يصبح التعليم أحد مقومات الدفع الاجتماعي والاقتصادي والحضاري في عصر لا يعرف غير التفوق في العلوم والمعرفة، والاعتزاز بالشخصية القومية وبتاريخها الممتد.. وكما أشار "آلان نورين" عالم الاجتماع الفرنسي، أن مواجهة المجتمع لتحديات العصر الحديث، عصر العولمة وتسلط القطب الأوحد في مجالات المعلومات والثقافة والإعلام والعلوم والاقتصاد.. لن يتحقق إلا من خلال تطوير وتحديث البحث العلمي الجاد في مجالات العلوم المختلفة الطبيعية والإنسانية... وعلوم الفضاء.. (٢).

---

(١) انظر في هذا الصدد المراجع التالية:
- حامد عمار، "في اقتصاديات التعليم"، مرجع سابق.
- حامد عمار، "في تطوير القيم التربوية رأي آخر"، مرجع سابق.
- عبد الله عبد الدايم، "تطوير التربية العربية"، مرجع سابق.
- عبد الله عبد الدايم، "التخطيط التربوي"، مرجع سابق.
- إسماعيل محمد دياب، "العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي"، مرجع سابق.

(2) Michel Wuieviorka, Alain Tourine, Les Sciences Sociales en Mutation, Belgique, 2007.

منهج الدراسة التحليلية:

ستطبق الدراسة منهج تحليل المضمون كأسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر لوسائل الإعلام كأداة من أدوات البحث العلمي للحصول على بيانات ونتائج تؤكد على المفاهيم الأساسية، للإجابة على التساؤلات التي حددناها من خلال حصر ما تعكسه هذه المضامين خاصة المضمون التليفزيوني الدرامي «مسلسل هذا المتهم أبي» من مناخ اجتماعي يعكس إلى حد بعيد مشكلة "العائد على التعليم" وأهم قضاياه.

هذه المادة الدرامية التي عرضت في شهر رمضان ٢٠٠٦ تصلح للإجابة على التساؤلات الرئيسية التي حددناها، والتي تدور حول أسباب التردي في نظم التعليم وإنعكاسها على تردي وانهيار مماثل في القيم الاجتماعية والثقافية والتربوية وإنعكاس كل ذلك على السلوك المنحرف في المجتمع كرد فعل لانتشار ثقافة العولمة التي تبثها وسائل الإعلام العربية والغربية، التي تفرز ثقافة الاستهلاك والتطلع.

ونحن نجد أن المضمون الدرامي له قدرة على تقديم بيانات بالغة الثراء، ودلالات ورموز تشير إلى السلبيات المتعددة في المجتمع من انتشار الرشوة والثراء غير المشروع وقوة المال في تحريك وفرض الإرادة، والظلم الاجتماعي وأيضاً التسرب من التعليم.. وكل ما يدور حول تلك القضايا خاصة رسم صورة صادقة لما يعانيه المتعلم وصورته الاجتماعية التي ترتبط إلى حد بعيد بقدرته الاقتصادية المحدودة على الإنفاق، والتي تفرض عليه أوضاع تحط من وضعه الاجتماعي والثقافي.. كما تلقي الضوء على قضايا الشباب عامة، وضياعه نتيجة للبطالة والفقر، وسط عالم لا يعرف غير القوة والثراء غير المشروع والتسلط والمظهرية.. وغيرها من عناصر دالة على انهيار مقومات قيم مجتمع كرد فعل لقضايا يمكن تفسيرها من خلال تحليل مضمون المسلسل.

ومن خلال تحليل مضمون صحيفة الأهرام؛ يتضح أن الصحيفة لم تتطرق إلى تحليل القضايا الهامة والمحورية المرتبطة بالعملية التعليمية إلا فيما ندر أو الإشارة العابرة أو من خلال الخبر الصحفي الذي لا يحلل تأثير تلك القضايا على تنمية الثروة البشرية وعلاقة التعليم ونظمه بالإنتاجية الحقيقية.

- نتائج تحليل مضمون صحيفة الأهرام خلال شهر رمضان ٢٠٠٦:

أولاً: الدراسة التحليلية للقضايا التعليمية التي تم تناولها بجريدة الأهرام في الفترة من [١-٣٠ رمضان ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/٢٤ إلى ٢٠٠٦/١٠/٢٣]:

١- تشير بيانات جدول (١) إلى أن الأخبار هي أكثر الأشكال المستخدمة لعرض القضايا التعليمية حيث جاءت بنسبة ٦٧%، ويليها رسائل القراء بنسبة ١٨.٢٣%.. وقد لوحظ أن غالبية الرسائل مرسلة من قراء حاصلين على تعليم فوق العالي.. أما بالنسبة لأقل الأشكال المستخدمة في العرض فهو الكايكاتير بنسبة ٠.٤٩%.

٢- تشير بيانات جدول (٢) إلى أن يوم السبت هو أكثر الأيام التي تم بها تناول القضايا التعليمية وذلك بنسبة ٢٧% ويرجع ذلك لتخصيص جريدة الأهرام لملحق تعليمي يوزع مجاناً يوم السبت. وأما بالنسبة لأقل الأيام التي تم بها تناول القضايا التعليمية فهو يوم الجمعة.

٣- تشير بيانات جدول (٣) إلى أن أكثر القضايا التعليمية التي تم تناولها هي قضية تطوير التعليم العام والخاص وذلك بنسبة ١٤.٩٦%، ثم قضية جودة التعليم العام والخاص بنسبة ٧.١%، ثم قضية البحث العلمي بنسبة ٦.٣%، ثم قضية النشاطات الطلابية بنسبة ٥.١٢%، ثم قضية مجانية التعليم بنسبة ٣.٩٤%.

أما أقل القضايا ظهوراً هي قضية الاعتداء على المدرسين، وقضية البرامج التعليمية المذاعة، وقضية الزي الرسمي، وقضية تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وقضية المعادلات الدراسية حيث جاءت تلك القضايا بنسبة ٠.٣٩%.

جدول رقم (١)

يوضح الشكل الذي تم به تناول القضايا التعليمية الواردة بجريدة الأهرام

شكل العرض	مجموع التكرار	النسبة المئوية
- الخبر	١٣٦	٦٧
- رسائل القراء	٣٧	١٨.٢٣
- حوار	١٠	٤.٩٣
- تحقيق	٨	٣.٩٤
- مقال	٨	٣.٩٤
- دراسات علمية	٣	١.٤٨
- كاريكاتير	١	٠.٤٩
المجموع الكلي	٢٠٣	%١٠٠

جدول رقم (٢)

يوضح الأيام التي تم بها تناول القضايا التعليمية الواردة بجريدة الأهرام

أيام الأسبوع التي تم بها تناول القضايا التعليمية	مجموع التكرار	النسبة المئوية
- السبت	٥٥	٢٧
- الأحد	٢٧	١٣.٣
- الاثنين	٤٢	٢٠.٧٩
- الثلاثاء	٢٥	١٢.٣٢
- الأربعاء	٢٧	١٣.٣
- الخميس	١٥	٧.٣٨
- الجمعة	١٢	٦
المجموع الكلي	٢٠٣	%١٠٠

جدول رقم (٣)
يوضح أهم القضايا التعليمية العامة الواردة بجريدة الأهرام

القضايا التعليمية العامة	مجمـــــوع التكرار	النســـــبة المئوية
١- تطوير التعليم	٣٨	٢٥
٢- جودة التعليم	١٨	١١.٨٤
٣- البحث العلمي	١٦	١٠.٥٣
٤- النشاطات الطلابية	١٣	٨.٥٥
٥- مجانية التعليم	١٠	٦.٥٨
٦- النشاطات الجامعية	٩	٥.٩٢
٧- التعليم الفني	٩	٥.٩٢
٨- التوسع في التعليم الجامعي	٩	٥.٩٢
٩- التوعية الطلابية	٩	٥.٩٢
١٠- سد العجز في المدرسين	٨	٥.٢٦
١١- مجالس الأمناء	٧	٤.٦١
١٢- التعليم المفتوح	٢	١.٣٢
١٣- الانتداب	٢	١.٣٢
١٤- المدارس المؤجرة	٢	١.٣٢
١٥- الظواهر التعليمية الجديدة	٢	١.٣٢
١٦- الاعتداء على المدرسين	٢	١.٣٢
١٧- البرامج التعليمية المذاعة	٢	١.٣٢
١٨- الزي المدرسي	١	٠.٦٦
١٩- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	١	٠.٦٦
٢٠- المعادلات الدراسية	١	٠.٦٦
	١	٠.٦٦
	١	٠.٦٦
المجموع الكلي	١٥٢	%١٠٠

ثانياً: الدراسة التحليلية لمضمون المسلسل:

التعرف على صورة المتعلم في الحياة الاجتماعية من حيث العائد الاقتصادي من التعليم وإنعكاس هذا العائد عليه من خلال الدراما التليفزيونية.

- المنهج:

فى اطار المنهج الوصفى التحليلى يمكن دراسة محتوى التليفزيون فيما يتعلق بصورة المتعلم وقيمه واتجاهاته وسلوكياته، اعتمادا على مسح المضمون.

- عينة:

- مسلسل «حضرة المتهم أبي»، الذي أذيع في رمضان عام ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- عدد الحلقات ٣١ حلقة (حوالي ٢٣ ساعة).

تساؤلات الدراسة والفروض:

- تساؤلات الدراسة:

- ما هي سمات الشخصية المتعلمة في الدراما التليفزيونية؟
- ما هي القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للشخصيات المرتبطة بالحراك الاجتماعي؟
- ما هي نوع القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية للشخصيات المتعلمة؟

- فروض الدراسة:

- إنعدام الحراك الاجتماعي للمتعلم الموظف في الدراما التليفزيونية.
- القيم الخاصة بالشخصيات المرتبطة بالحراك الاجتماعي.

- السمات الديموجرافية للمتعلم:

أ- النوع: ذكر - أنثى
ب- نوع البيئة: حضر - ريف.
ج- الحالة الاجتماعية: أعزب – متزوج – مطلق - أرمل.
د- المؤهل الدراسي: متوسط – عالي – فوق العالي.
هـ - العمل: يذكر.
و- الحالة الاقتصادية: منخفض – متوسط – مرتفع.
ك – البيئة الاجتماعية: منخفض – متوسط – مرتفع.
ل- عدد الأبناء: (١-٣) (٣-٦).
ن- نوع السكن: شعبي – متوسط – فاخر.

- الفئات الخاصة بالمضمون:

- القيم الإيجابية:

- أخلاقية - سياسية - اجتماعية - اقتصادية

- القيم السلبية:

- أخلاقية - سياسية - اجتماعية - اقتصادية

- أسلوب القيم

- عرضت ودعمت بالسلوك
- عرضت وتدعو للممارسة
- عرضت وتدعو للتخلص

- أهم القضايا التي تناولها المسلسل عموماً:

- قضية الدفاع عن الحق ونصرة المظلوم.
- قضية الدفاع عن المبادئ الأخلاقية.
- قضية احترام العلم وتقديسه.
- قضية التضحية من أجل الآخرين.

الفرضيات:

الفرض الأول: سمات الشخصية المرتبطة بالحراك الاجتماعي:

أن الدراما التليفزيونية تبين إنعدام الحراك الاجتماعي للمتعلم الموظف. وتشير بيانات الجدول رقم (١) إلى إنعدام العائد الاقتصادي من التعليم بالنسبة لشخصية "عبد الحميد دراز" حيث جاء ذلك بنسبة ٥١.٥٢%، ويظهر ذلك في احتياجه لاستعارة بعض الأدوات المنزلية من الجيران، أو سكنه في حارة متواضعة، أو عدم استطاعته شراء محمول أو امتلاكه لسيارة متواضعة.. إلخ.

أما بالنسبة للعائد الاجتماعي فإن غالبية المشاهد تؤكد إنعدام العائد الاجتماعي للشخصية الرئيسية "عبد الحميد دراز" حيث جاء ذلك بنسبة ٣٩.٣٩% ويظهر ذلك في معايرة ابنه له لفقر حاله أو تعرضه للإهانة في أقسام الشرطة.

جدول رقم (١)

يوضح أهم المشاهد التي تشير لقضية الحراك الاجتماعي وارتباطها بالحراك الاقتصادي والاجتماعي لشخصية "عبد الحميد دراز"

عدد الحلقات	عدد المشاهد	العائد الاقتصادي				العائد الاجتماعي			
		يوجد		لا يوجد		يوجد		لا يوجد	
		المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
٣١	٣٣	صفر	-	١٧	٥١.٥٢	٣	٩.٠٩	١٣	٣٩.٣٩

وهذه النسب تؤكد أن التعليم كهدف للوصول لنهاية سلم الحراك الاجتماعي لم يكن له أي عائد اقتصادي أو اجتماعي في شخصية الأستاذ "عبد الحميد دراز" الشخصية الرئيسية في المسلسل.

بينما تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى إنعدام العائد الاقتصادي من التعليم بالنسبة لشخصية "كمال أبو العزم"، وهو أستاذ جامعي حاصل على أعلى الدرجات العلمية، حيث جاء ذلك بنسبة ٥٠%، ويظهر ذلك في امتلاكه لسيارة متواضعة، وقلة الدخل، وتواضع السكن.. إلخ.

أما بالنسبة للعائد الاجتماعي فإن غالبية المشاهد تؤكد إنعدام العائد الاجتماعي للشخصية الرئيسية "كمال أبو العزم" حيث جاء ذلك بنسبة ٣٣.٣%.

جدول رقم (٢)

يوضح أهم المشاهد التي تشير لقضية الحراك الاجتماعي وارتباطها بالحراك الاقتصادي والاجتماعي لشخصية "كمال أبو العزم"

عـــــدد الحلقات	عـــــدد المشاهد	العائد الاقتصادي				العائد الاجتماعي			
		يوجد		لا يوجد		يوجد		لا يوجد	
		المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
٣١	٦	صفر	-	٣	٥٠	١	١٦.٦٧	٢	٣٣.٣

وهذه النسب تؤكد أن التعليم كهدف للوصول لنهاية سلم الحراك الاجتماعي لم يكن له أي عائد اقتصادي أو اجتماعي في شخصية الأستاذ "كمال أبو العزم". بالمقارنة بشخصية رجل الأعمال الذي يحظى بكل التقدير والاحترام.

جدول رقم (٣)

يوضح سمات الشخصيات الدرامية المرتبطة بالحراك الاجتماعي

	عبد الحميد دراز	كمال أبو العزم	فؤاد نصار	شكري عبد الرؤوف
النوع	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر
نوع البيئة	حضر	حضر	حضر	حضر
الحالة الاجتماعية	متزوج	مطلق	مطلق	متزوج
الحالة الاقتصادية	متوسط	متوسط	مرتفع	مرتفع
البيئة الاجتماعية	متوسط	متوسط	مرتفع	مرتفع
المؤهل الدراسي	عالي	فوق العالي	عالي	عالي
العمل	وكيل مدرسة ثانوي	أستاذ جامعي ورئيس تحريـــر إحـــدى الصحف	رجل أعمال (ملياردير)	وزير سابق ورجل أعمال حالياً
الأولاد	ثلاثة (ولدين وبنت)	اثنين (ولد وبنت)	واحد (بنت)	اثنين (ولد وبنت

الفرض الثاني: القيم الخاصة بالشخصيات المرتبطة بالحراك الاجتماعي:

- أن الدراما التليفزيونية تصور القيم الإيجابية أكثر من السلبية بالنسبة للموظف، بينما تصور القيم السلبية أكثر من الإيجابية بالنسبة لرجل الأعمال.

جدول رقم (٤)

يوضح القيم السلبية والإيجابية لشخصية الموظف (المعلم)

القيم	شخصية عبد الحميد دراز		شخصية كمال أبو العزم	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
القيم الأخلاقية الإيجابية	٢٣٥	٤١.٨٩	٤٣	٣٥.٥٤
القيم الأخلاقية السلبية	٨	١.٤٣	صفر	صفر
القيم الاجتماعية الإيجابية	٢٦٥	٤٧.٢٤	٥٤	٤٤.٦٣
القيم الاجتماعية السلبية	١٠	١.٧٨	٩	٧.٤٤
القيم السياسية الإيجابية	٣٢	٥.٧٠	١٠	٨.٢٦
القيم السياسية السلبية	صفر	صفر	صفر	صفر
القيم الاقتصادية الإيجابية	١١	١.٩٦	٥	٤.١٣
القيم الاقتصادية السلبية	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع الكلي	٥٦١	١٠٠%	١٢١	١٠٠%

يوضح جدول (٤) أن القيم الاجتماعية الإيجابية هي أكثر القيم ظهوراً في شخصية "عبد الحميد دراز" بنسبة ٤٧.٢٤%، وقد انعدم في شخصيته أي قيم سياسية واقتصادية سلبية. أما بالنسبة شخصية "كمال أبو العزم" فإن القيم الاجتماعية الإيجابية هي أكثر القيم ظهوراً بنسبة ٤٤.٦٣%، وقد انعدم ظهور أي قيم أخلاقية وسياسية سلبية في شخصيته.

جدول رقم (٥)

يوضح القيم السلبية لشخصية رجل الأعمال

القيم	فؤاد نصار		شكري عبد الرؤوف	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

القـــيم الأخلاقيـــة الإيجابية القـــيم الأخلاقيـــة السلبية	صفر ١٧	- ٢٩.٨٢	صفر ١٥	- ٣٢.٦١
القـــيم الاجتماعيـــة الإيجابية القـــيم الاجتماعيـــة السلبية	٧ ٢٣	١٢.٢٨ ٤٠.٣٥	٢ ٢٠	٤.٣٥ ٤٣.٤٨
القـــيم السياســـية الإيجابية القيم السياسية السلبية	صفر ١	- ١.٧٥	صفر ٣	- ٦.٥٢
القـــيم الاقتصـــادية الإيجابية القـــيم الاقتصـــادية السلبية	صفر ٩	صفر ١٥.٧٩	صفر ٦	- ١٣.٠٤
المجموع الكلي	٥٧	%١٠٠	٤٦	%١٠٠

بينما يوضح جدول (٥) أن أكثر القيم ظهوراً في شخصية "فؤاد نصار" هي القـيم الاجتماعيـة السـلبية بنسـبة ٣٣.٣٣%، وقـد انعـدم ظهـور أي قـيم سياسـية واقتصادية إيجابية في شخصيته. أما بالنسبة لشخصية "شكري عبد الرؤوف" فإن القيم الاجتماعية السلبية هي أكثر القيم ظهوراً بنسبة ٤٣.٤٨%، وقد انعدم ظهور أي قيم أخلاقية وسياسية واقتصادية إيجابية في شخصيته.